\

تم التحميل من اسهل عن بعد

تفريغ اللقاءات الحية لمادة
مدخل الاقتصاد الإسلامي
قسم الإدارة والاقتصاد
المستوى الرابع
الترم الأول للعام الدراسي
١٤٣٧ – ١٤٣٨هـ
إعداد أختيكم
سوسن الحاج (أم ريتاج)
سارة الناصر

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريغ اللقاءات الحية لمادة مدخل الاقتصاد الإسلامي لطلاب وطالبات كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المستوى الرابع الفصل الدراسي الأول من العام ١٤٣٧-١٤٣٨ هـ

تعريف مصطلح الاقتصاد الإسلامي :

أولا : نعرف الاقتصاد : في اللغة : هو التوسط في الأمور وعدم الاسراف والتقتير ، أي هو بين أمرين لا إسراف وتبذير ولا شح وبخل فهو حالة وسط لا إفراط ولا تفريط ومن معانيه في اللغة أيضا استقامة الطريق .

معنى القصد أو الاقتصاد في الاصطلاح : الاعتدال بين الإسراف والتقتير ويدل على ذلك قوله تعالى : { وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا }

العز بن عبد السلام عرّف الاقتصاد : بأنه رتبة بين رتبتين ومنزلة بين منزلتين الأولى هي التفريط أي التقصير بالشيء والثانية الإفراط أي التبذير .

تعريف الاقتصاد في الاصطلاح الوضعي : (أي من وضع الانسان ومعرفته وتفكيره)

هذا العلم ظهر في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وينسب إليه علم الاقتصاد الوضعي فتعددت تعريفات الاقتصاد الوضعي من قِبل العلماء له عدة تعريفات منها :

١- هو العلم الذي يهتم بدراسة الثروة انتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً .
٢- هو العلم الذي يهتم بدراسة سلوك الإنسان كعلاقة بين غايات أو رغبات واحتياجات متعددة وموارد نادرة نسبيا .
٣- هو علم اقتصادي يدرس المشكلة الاقتصادية التي هي عبارة عن وجود رغبات واحتياجات متعددة ومتنوعة للفرد والمجتمع في ظل أن الموارد الاقتصادية نادرة ومحدودة .
٤- هو علم يوضح دراسة غايات ورغبات متعددة للفرد يقابلها أن الموارد المتاحة موارد اقتصادية نادرة ولها استخدامات كثيرة جدا وهذه الموارد يطلق عليها أحيانا عناصر الإنتاج .

[تذكر : المشكلة الاقتصادية تمت دراستها في منهجي الاقتصاد الجزئي والكلي وعرفنا أنها تعني تعدد الحاجات وندرة الموارد نسبيا]

مثال يوضح المشكلة الاقتصادية : لنفرض أن هناك شخص دخله 1000 ريال يريد شراء بعض الملابس ذهب إلى محلات بيع الملابس ورغب بشراء ذهب إلى محلات بيع الملابس ورغب بشراء 3 أثواب من المعروض من الملابس ولكن حين نظر إلى أسعار تلك الأثواب وجد ان سعر الثوب الواحد 1000 ريال هنا نعتبر الدخل هو المورد الاقتصادي (عن طريق الدخل يستطيع الشخص تلبية رغباته وحاجاته فهو مورد) وشراء الأثواب الثلاث هنا هي الرغبة أو الحاجة فهنا المورد يعتبر قليل نسبيا بالنسبة لقدرته على تلبية تلك الرغبة تعتبر هذي مشكلة اقتصادية فيجب هنا على هذا الشخص ترتيب أولوياته فيجب عليه التضحية بحيث يكتفي بثوب واحد فقط .

عرفنا الآن تعريفات (الاقتصاد) نريد معرفة ما هو (الاقتصاد الإسلامي) باعتبار أن علم الاقتصاد علم حديث (لا نتحدث عن الإسلام إنما نتحدث عن علم الاقتصاد الإسلامي) تساءل مجموعة من العلماء : هل يعتبر الاقتصاد الإسلامي علم أم لا يزال عبارة عن توجيهات ومبادئ لم يصل بعد إلى حد النضوج العلمي ؟

انقسم العلماء في الإجابة على ذلك السؤال إلى مجموعتين :

١- المجموعة الأولى : يرون عدم إطلاق صفة العلمية على الاقتصاد الإسلامي وهذه المجموعة قدمت عدة تعريفات للاقتصاد الإسلامي (أي أنهم يقولون أن الاقتصاد الإسلامي ليس علم)
   - هو الطريقة التي يفضل الإسلام اتباعها في الحياة الاقتصادية .
   - هو كل ما يوجه النشاط الاقتصادي وفقا لسياسات الإسلام ومبادئه .

[لاحظ التعاريف لا يوجد لفظ علم فيها لأنهم لا يعتبرونه علم]

٢- **المجموعة الثانية :** يرون إطلاق صفة العلمية على الاقتصاد الإسلامي وأن له منهجية وأنه بالفعل بلغ حد النضوج العلمي وتوفرت فيه شروط المنهجية العلمية فلا مانع من إطلاق لفظ علم عليه على الرغم أنه لا يزال بحاجة إلى تطوير من خلال أبحاث ومؤلفات وخلافه وقدموا أيضا عدة تعريفات لعلم الاقتصاد الإسلامي :

- هو العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية في مجتمع إسلامي .
- دراسة وتحليل سلوك الفرد تجاه الموارد الإنتاجية والاقتصادية المحدودة او النادرة نسبيا ويسعى الانسان لاستخدام هذه الموارد استخدام أمثل لإشباع رغباته واحتياجاته من اجل تحقيق الرفاهية والسعادة الاقتصادية للفرد والمجتمع في إطار تعاليم وضوابط الشريعة الإسلامية .

حين نسأل سؤال : ما هي أبعاد هذا التعريف ؟

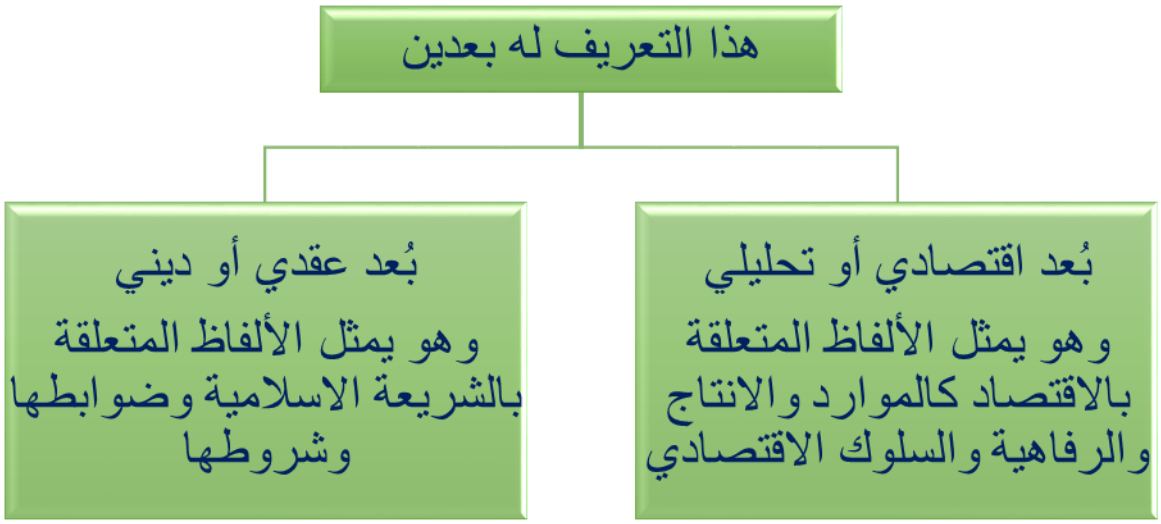

علم الاقتصاد الإسلامي كغيرة من الأنظمة الاقتصادية الأخرى يدرس الظاهرة والمشكلة الاقتصادية فما هي الظاهرة الاقتصادية كتعريف ؟

هي دراسة سلوك الانسان وعلاقته بالموارد في مجال الإنتاج والاستهلاك والتوزيع في إطار تعليم وضوابط الشريعة الإسلامية وهذا هو موضوع علم الاقتصاد الإسلامي .

الجوانب الاقتصادية التي يدرسها هذا العلم : هناك ٣ جوانب

١- **الجانب الأول هو الجانب المذهبي :** المقصود به القيم والقواعد التي ترتكز عليها الظاهرة الاقتصادية وبالتالي هذه حاجات أساسية تميز المذهب الاقتصادي .
٢- **الجانب الثاني هو الجانب النظري أو التحليلي :** يهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية من حيث هي وتفسيرها وتحليلها ومعرفة ما تجري عليه من سند واستنتاجات وقوانين ونظريات .
٣- **الجانب الثالث هو الجانب التطبيقي أو التطبيق العملي أو السياسات الاقتصادية :** يهتم بدراسة السياسات والتطبيقات التي تتفق مع القيم والقواعد الحاكمة للمجتمع المسلم والمستمدة من الشريعة الإسلامية وبالتالي يمكن مواجهة المشاكل التي تعترض المجتمع الإسلامي في كل زمان ومكان من خلال هذه الجوانب والاستنتاجات التطبيقية .

هل يوجد فرق بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي العام ؟ يوجد فرق في التعريف

النظام الاقتصادي العام : هو مجموعة من القواعد واللوائح والتشريعات والأسس يختارها المجتمع ويطبقها لتنظيم شؤونه الاقتصادية .

ولدينا ثلاث أنظمة اقتصادية هي :

١- النظام الاقتصادي الرأسمالي .
٢- النظام الاقتصادي الاشتراكي (الشيوعي).
٣- النظام الاقتصادي الإسلامي .

النظام الاقتصادي الإسلامي : (له نفس تعريف النظام الاقتصادي العام لكن قواعده وأسسه لا يختارها المجتمع حسب الأهواء بل هي مستمدة من الشريعة الإسلامية)

يكون التعريف : هو مجموعة من القواعد والأسس والشروط واللوائح المستمدة من الشريعة الإسلامية التي يرتضيها المجتمع ويطبقها لتنظيم شؤونه الاقتصادية .

المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية الثلاث :

١- النظام الاقتصادي الرأس مالي .
٢- النظام الاقتصادي الاشتراكي (الشيوعي)
٣- النظام الاقتصادي الإسلامي .

أولا : النظام الاقتصادي الرأس مالي

نشأته :

نشأ هذا النظام على أنقاض نظام قبله يعرف بالنظام الاقطاعي ، كان من خصائص النظام الاقطاعي أنه يقسم المجتمع إلى طبقتين طبقة الاقطاعيين وهم الطبقة الغنية التي تمتلك النقود وطبقة الفلاحين وهم الطبقة الفقيرة التي تعمل مجبرة تحت سيادة الاقطاعيين ، وهذا النظام (الاقطاعي) لم يعطي الشعب الحرية في التنقل أو حتى اختيار المهنة فلا خيار لديهم سوى العمل بمهنة الفلاحة مقابل أجر زهيد لا يكاد يكفي قيمة المأكل والمشرب وبالتالي كان هناك ظلم كبير يقع على معظم أفراد المجتمع أي الفلاحيين ، ونتيجة لهذا الظلم وبعد حدوث ثورة ظهر نظام جديد يحاول أن يعالج هذه المشاكل فنشأ هنا ما يسمى النظام الرأس مالي .

تعريف النظام الرأس مالي :

هو نظام قام على أنقاض النظام الاقطاعي وجاء ليؤسس حريات كثيرة للإنسان ويعتبر هذا النظام من الأنظمة التي تواجه المشكلة الاقتصادية من خلال أنه يهدف بشكل أساسي إلى الربح ونظام تكون الملكية فيه فردية أو خاصة

خصائص النظام الرأس مالي :

١- الملكية في هذا النظام تتجه إلى الملكية الفردية بشكل كبير جدا .
٢- أعطى النظام الرأس مالي حريات كثيرة للفرد لدرجة أنها أصبحت حرية اقتصادية شبه مطلقة ومن هذه الحريات حرية الإنتاج فينتج الفرد ما رغب بإنتاجه أيا كان المنتج مشروع أو غير مشروع فالهدف الأساسي هو الربح ، كذلك من الحريات حرية الاستهلاك و التصرف و اختيار المهنة و التنقل .
٣- الهدف الأساسي هو الربح بأي وسيلة كانت وبالتالي الربح هو المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية وإقامة المشروعات والاستثمارات في هذا النظام بغض النظر عن وسيلة الربح هل هي مشروعة ام غير مشروعة .
٤- آلية السوق وأهميتها ودورها في توزيع الموارد وتحديد الأسعار (تتحدد الأسعار وتتوزع الموارد في النظام الرأس مالي عن طريق آلية السوق) قمنا بدراسة توازن السوق وقوى العرض والطلب وجهاز الأسعار في مادة الاقتصادي الجزئي وهذا هو ما نقصده بقولنا آلية السوق وهي مهمة كأداة يستخدمها النظام الرأس مالي في مواجهة المشاكل الاقتصادية ولها أهمية ودور كبير في توزيع الموارد وتحديد أسعار السلع والخدمات والأجور والرواتب فعن طريق آلية السوق يتم توزيع الإنتاج .
٥- أهمية المنافسة وسيادة المستهلك وهذه من الخصائص الأساسية التي قام عليها النظام الرأس مالي وهذه خاصية جيدة لأن المنافسة دائما تصب في مصلحة المستهلك فهو سيجد دوما سلعة بجودة عالية وسعر منخفض .
٦- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية (يسمى التخطيط اللامركزي)

سلبيات النظام الرأس مالي :

١- النظام يؤدي إلى المزيد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين طبقات المجتمع فهو يجعل الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقر .
٢- الاحتكار يظهر بقوة في هذا النظام ويدعم ظهور الاحتكار وجود الحرية الاقتصادية المطلقة وأسلوب التمويل المعتمد على الفائدة .
٣- ظهور التقلبات الاقتصادية الحادة أي أن الدول التي تتعامل بالنظام الاقتصادي الرأس مالي تتعرض لهزات اقتصادية عنيفة فتزداد معها البطالة والتضخم والمديونية .
٤- ظهور العديد من الآثار السلبية للمنافسة لأن المنافسة لم تطبق كما وصفت على أنها لمصلحة المستهلك نتيجة وجود الأثرياء الذين يستطيعون الانفاق على الدعاية أكثر وبالتالي ينخدع المستهلك حتى لو كانت سلعهم أقل جودة من السلع الأخرى فذلك يضرر كبير يقع على المستهلكين .

ثانيا : النظام الاقتصادي الاشتراكي (الشيوعي)

نشأته :

ظهر هذا النظام نتيجة وجود سلبيات وعيوب للنظام الرأس مالي فظهر أناس بفكر جديد قالوا أن النظام الرأس مالي يعتبر مشكلة يجعل الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقر فأوجدوا نظام جديد هو النظام الاشتراكي في القرن الثامن عشر ونما هذا النظام وطبق في القرن التاسع عشر على يد العالم الاشتراكي النشأة والفكر (ماركس) حيث هاجم النظام الرأس مالي واتهمه بالطبقية واستغلال العمال ونادى بثورة على أصحاب رؤوس الأموال .

تعريف النظام الاشتراكي :

هو النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عناصر الإنتاج وجميع الموارد أي أن الملكية عامة حكومية وكل الناس موظفين لدى الدولة وتوجه الموارد لإشباع الحاجات الأساسية لا لتحقيق الربح والهدف الأساسي هو المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع .

خصائص النظام الاشتراكي (عكس خصائص النظام الرأس مالي) :

١- الملكية عامة لجميع عناصر الإنتاج ولا توجد ملكية خاصة .
٢- الهدف الأساسي اشباع حاجات المجتمع لا تحقيق الأرباح .
٣- توزيع الإنتاج والموارد والأسعار يتم على أساس نظرية ساعات العمل (في النظام الرأس مالي كان يتم عن طريق آلية السوق) أي أنه على حسب عدد الساعات التي يستغرقها المنتج في التصنيع ووصوله إلى المستهلك في السوق يتم تحديد سعره كذلك تحدد الرواتب والأجور [مثال ليتضح المعنى : لدي قلم وممحاة ، في ظل نظرية ساعات العمل في النظام الاشتراكي كيف يتم تحديد سعر القلم والممحاة ؟ لنفترض أن القلم استغرق 3 ساعات في عملية التصنيع والإنتاج و ساعتين في عملية التعبئة والتغليف حتى وصوله إلى السوق كي يصبح جاهز لشراء المستهلك له بالتالي القلم استغرق حتى وصوله إلى السوق (5 ساعات عمل) الممحاة استغرقت في عملية التصنيع والإنتاج 7 ساعات و 3 ساعات في عملية التعبئة والتغليف حتى وصلت إلى السوق بالتالي احتاجت الممحاة إلى (10 ساعات عمل) على هذا الأساس يتم تحديد الأسعار والرواتب والأجور فنقول مثلا سعر القلم ريال واحد وسعر الممحاة ريالين ، كذلك في عمل الأطباء والمهندسين فعمل الطبيب في الساعة يوفر ل أجر 100 ريال وكلما زاد عدد ساعات عمله ازداد دخله (الخبرة هنا لا تلعب دور ولا يتم تقديرها المهم هنا عدد ساعات العمل]
٤- وجود جهاز التخطيط المركزي [سيتم توضيح المركزية واللامركزية عن طريق رسم توضيحي]

كيف يتم التخطيط بشكل مركزي في النظام الاشتراكي ؟

توضع الخطة بناء على رؤية الحكومة ثم تطلب من الشعب تنفيذها عبر البرامج والمشاريع حتى لو لم يكن الشعب بحاجة لبرنامج ما وبحاجة ماسة لبرنامج آخر الحكومة لا تنظر لحاجة الشعب فإن الحكومة تجبر الشعب على المضي في خططها وهي تعتبر من سلبيات النظام

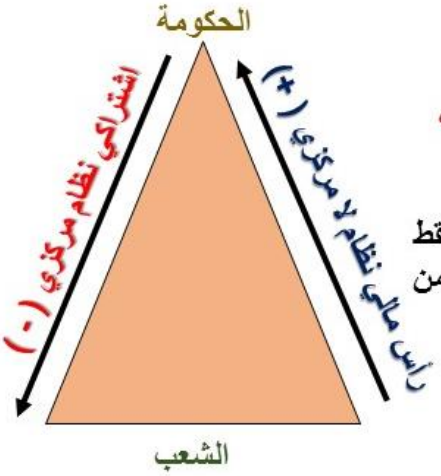

كيف يتم التخطيط بشكل لا مركزي في النظام الراس مالي ؟

توضع الخطة بناء على رؤية ورغبات الشعب وترفع للحكومة فالحكومة تقوم فقط بتمويل وإدارة هذه الرغبات وهي تعتبر من خصائص النظام الرأس مالي

سلبيات النظام الاشتراكي :

١- اهمال مبادئ الملكية الفردية و الحرية الفرد .
٢- اهمال آلية السوق واستبدالها بنظرية ساعات العمل .
٣- اعتماد هذا النظام على جهاز التخطيط المركزي .
٤- اهمال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية والعقدية وفصل هذه الجوانب عن الحياة الاقتصادية بالتالي أثر هذا سلبيا على الفرد وانتاجه ومبادراته والمجتمع .

مقارنة بين النظام الرأس مالي والنظام الاشتراكي والنظام الإسلامي في عدد من المبادئ التي تقوم عليها

أوجه المقارنة	النظام الرأس مالي	النظام الاشتراكي	النظام الاسلامي
مبدأ الدين أو العقيدة	نشأ في بيئة علمانية تفصل الدين عن الدولة وهذا النظام نشأ على يد (آدم سميث) من خلال كتابه ثروة الأمم	اقترن بعقيدة الإلحاد أي (لا اله والحياة ماده) فلا تأثير للدين مطلقا على الاقتصاد (كتاب ماركس) رأس المال ينتقد ويعارض الرأس مالية ويعتبرون الدين أفيون الشعوب	الدين يوجه الاقتصاد والاقتصاد يرتبط بالدين عقيدة وشريعة فهو لا ينفصل عنه
مبدأ الملكية الفردية	للفرد الحق في تملك وسائل الإنتاج دون قيود أو شروط والأفراد يمتلكون عناصر الانتاج	الملكية عامة ولا يحق للفرد أن يمتلك ملكية خاصة به ويعتبر الفرد مجرد أجير لدى الدولة	يحق للفرد أن يمتلك وسائل الإنتاج وفق الضوابط والقيود الشرعية وعدم الإضرار بمصلحة الجماعة .
مبدأ الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة	تعتبر الحرية مطلقة والدولة لا تتدخل في الشئون الاقتصادية وللفرد مطلق الحرية ولكن بعد أزمة الكساد العالمي عام 1929 صارت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي في بعض الجوانب	الدولة هي التي تدير وتوجه الاقتصاد وتشرف عليه عبر جهاز التخطيط المركزي وليس للفرد الحرية	الأصل عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا إذا دعت الحاجة لذلك والتدخل يكون لهذه المصلحة ولهذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم (دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض)
مبدأ الربح	يعتبر الربح الهدف الرئيس والأساس والمهم لبقاء المشروع واستمراره وهو الذي يدفع للاستثمار	الربح ليس هدف وإقامة المشاريع هدف اجتماعي متمثل في تأمين السلع التي يحتاجها الناس لسد حاجاتهم وقد تكون المشاريع خاسرة ومع ذلك تستمر	الربح هدف اقتصادي ولكنه ليس الهدف الرئيس
مبدأ آلية السوق (جهاز الثمن)	الأسعار تتحدد من خلال قوى العرض والطلب والتسعير مرفوض مطلقا وللسوق شروط لتحقيق المنافسة التامة ولا يوجد قيم ومبادئ تحكم السوق	الدولة هي تنتج وتمتلك المشاريع وتحدد الأسعار ولا وجود لقوى العرض والطلب فيه	الأصل أن الأسعار تتحدد من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض والدولة لا تسعر إلا عند الضرورة والحاجة والسوق يعمل من خلال ضوابط شرعية ومبادئ أخلاقية ومن الأمثلة على ذلك تحريم الربا والغش والاحتكار وإذا وجد فإن الدولة لها الحق في التسعير والتدخل
الهدف من الأنظمة	مادي والسعي وراء حاجات المجتمع وإشباع رغباته بأي وسيلة	الهدف مادي وإشباع حاجات المجتمع	اهتم بتأمين حاجات المجتمع اقتصاديا كما اهتم بالأفراد وهذا يعتبر هدف له والإسلام جعل من أهداف الاقتصاد تحقيق رضا الله سبحانه وتعالى وهو لهذا يسعى لتحقيق هدفين دنيوي وأخروي وهذين الهدفين لا تعارض بينهما بل هما مكملان لبعضهما البعض

الشؤون الاقتصادية التي ينظمها النظام الإسلامي ، هي ثلاث شؤون أو ثلاث أقسام :

١- تنظيم العلاقة الاقتصادية بين أفراد المجتمع :

قد يحصل خلاف بين البائع والمشتري أو بين العامل وصاحب العمل أو بين مجموعة من الموظفين داخل شركة وغيرها من الخلافات التي تحدث بين أفراد المجتمع ، من يقوم بتنظيم هذه العلاقات للحد من الخلافات ؟ النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال ضوابط وتعليمات وتوجيهات وشروط الشريعة الإسلامية لذلك هناك عقود بين أصحاب العمل والعمال .

٢- تنظيم علاقة الأفراد بالموارد الإنتاجية :

فالموارد التي يمتلكها الفرد سواء ملكية خاصة أو ملكية عامة فالشخص ينتفع من موارد الإنتاج الخاصة به كما انه ينتفع من الموارد العامة كالطرق والبترول والمستشفيات والجامعات والمدارس والمنتزهات والبحار والمحيطات جميعا ممتلكات عامة ينبغي الحفاظ عليها ، لنفترض أن هناك شخص يمتلك قطعة أرض (تعتبر ملكية خاصة له) يحق له الانتفاع بها لكن بشرطين

أ- أنه لو أراد إقامة مشروع على هذه الأرض لا بد أن يكون مشروع مباح شرعا كما لا ينبغي له أن يسرق الإنتاج و لا يجوز تعطيل الموارد أو حبسها وعدم الانتفاع بها ولا يجوز إساءة استخدامها

ب- أن لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة (لا ضرر ولا ضرار) مثلا لا يقيم إقامة مصنع مواد كيماوية في وسط أحياء سكنية هنا مصلحة الجميع تتعارض مع نشاط المصلحة الخاصة فهذا من الشروط المخالفة لتنظيم علاقة الفرد بالموارد الإنتاجية

فالشريعة الإسلامية جاءت لتنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم كما انها نظمت علاقة الأفراد بالموارد الإنتاجية لتحقيق أعظم منفعة للأفراد

٣- تقديم الحلول الاقتصادية المناسبة للمشكلات الاقتصادية :

يتميز النظام الإسلامي بقواعده وأسسه التي مصدرها الشريعة الإسلامية يما يجعلها مصدرا مهما لإيجاد أو تقديم الحلول المناسبة لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي قد تنشأ عن علاقة الأفراد بعضهم ببعض أو علاقة الأفراد بالموارد بكفاءة لأن مصدر تلك القواعد هو الله عز وجل

خصائص النظام الإسلامي :

الخاصية الأولى : الاقتصاد الإسلامي اقتصاد عقدي أي اقتصاد يقوم على الشرعية والقرآن والسنة ويعتمد على ثلاث قواعد أو تبرز هذه الخاصية من خلال القواعد التالية :

١- القاعدة الأولى التوحيد : ترتبط هذه القاعدة بالمعاملات والسلوك الاقتصادي كارتباطها بالعبادات مثل قضية التملك فالمؤمن يؤمن أن الله سبحانه وتعالى هو مالك كل شيء وأن ملكية البشر ناشئة عن تلك الملكية وبالتالي يكون تصرفه وفق منهج الله والتوحيد يعتبر الركيزة الأم والقاعدة الأساسية للنشاط الاقتصادي للمسلم .

٢- القاعدة الثانية الاستخلاف : الله سبحانه وتعالى خلق الانسان وانعم عليه بنعمه الظاهرة والباطنة نعم لا تعد ولا تحصى و استخلفه في الأرض ليستعين بتلك النعم لعمارة الأرض وإحياءها بإذن الله فالله سبحانه وتعالى أعطى الإنسان أموال وجعل ملكيتها له ملكية استخلاف لكن المالك الحقيقي لها هو الله سبحانه وتعالى .

٣- القاعدة الثالثة الجزاء الأخروي: وهي قاعدة الثواب والعقاب فالحياة كلها لله حتى وان عمل الانسان نشاط اقتصادي تكون النية خالصة لوجه الله سبحانه وتعالى فحين تكون النية صافية وخالصة لوجه الله ينال بذلك الانسان الثواب في الدنيا متمثل بالربح والعائد المادي والثواب في الاخرة المتمثل برضا الله عز وجل عليه وما أعد له من ثواب ونعيم .

الخاصية الثانية : الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة :

فالنظام الإسلامي يوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة أي لا تعارض بين المصلحتين وهناك ثلاث شروط للجمع بين المصلحتين :

١- تحقيق مصلحة ذاتية مباحة شرعا أي أن لا تستغل الموارد لمصلحة محرمة فلا تباح صناعة الخمور مثلا حتى وإن كانت ملكية خاصة .

٢- أن لا يتعارض تحقيق هذه المصلحة مع مصلحة الغير والمجتمع (مثال مصنع المواد الكيماوية في وسط حي سكني تعتبر مصلحة متعارضة مع مصلحة المجتمع فلا يجوز الجمع بين المصلحتين)

٣- اعتبار المصلحة الأخروية بجانب المصلحة الدنيوية فكل عمل يقوم به الانسان يراعي أن يكون هدفه هو رضا الله عز وجل وابتغاء ثوابه ثم تحقيق الربح الدنيوي

تسهم بعض المؤسسات في هذا النظام بتحقيق التوازن والمحافظة عليه ومن ذلك مثلا :

أ- الزكاة : فهي تشكل وسيلة لتحقيق التوزيع العادل للثروات وتشارك في تنمية وزيادة الإيرادات .

ب- نظام الوقف : يسهم بدوره في إتاحة الفرصة للأفراد في تحقيق مصالح عامة معتبرة في توفير فرص العمل .

ت- نظام الاحتساب : يسهم بدورة في تحقيق التوازن بين المصلحتين ومن وظائف المحتسب مراقبة الأسواق وفصل المنازعات التي قد تنشأ خاصة في السوق وتساعد في خلو السوق من الغش والتدليس وغيرها .

الخاصية الثالثة : النظام الإسلامي يعمل على التكامل بين اشباع الجوانب المادية والمعنوية أو الجمع بين اشباع حاجات الروح والمادة:

بعكس النظامي الاشتراكي والرأس مالي هي أنظمة مادية بحته تركز فقط على الحاجات المادية أما الإسلام فهو يشبع الحاجات المادية والروحية أيضا ومن أمثلة ذلك فريضة الزكاة فالفرد يخرج الزكاة لأنها ركن من أركان الإسلام ولا يكتمل إسلام المرء إلا بآدائها فهنا أشبع الجانب الروحي وهي آداء العبادة لله سبحانه وتعالى ، والزكاة تؤخذ من الأغنياء وتعطى للفقراء تحسن من مستوى معيشتهم وتزيل أحقاد الفقراء على الأغنياء هنا أشبع الجانب المادي .

الخاصية الرابعة : إقرار الملكيتين الخاصة والعامة :

فالاقتصاد الإسلامي يتيح الملكية الخاصة والعامة بعكس النظام الرأس مالي الذي أتاح الملكية الخاصة فقط وعكس النظام الاشتراكي الذي أتاح الملكية العامة فقط وكلا النظامين عانت من فشل ذريع ثم جاء النظام الاقتصادي الإسلامي بخاصية متوازنة وهي ازدواجية الملكية

فالنظام الإسلامي يختلف عن غيره من الأنظمة من ناحيتين :

أ- الناحية الأولى : أن المالك الحقيقي للأشياء هو الله أما البشر ملكيتهم ملكية استخلاف .
ب- الناحية الثانية : أنه يأخذ بازدواجية الملكية أو الجمع بين الملكيتين أي أنه لم يحرم الملكية الخاصة ولا الملكية الفردية ولكن حين تطغى الملكية الخاصة وتصل إلى حد الاحتكار (كما حدث في النظام الرأس مالي) هنا يحرم الإسلام الملكية الخاصة التي تصل حد الاحتكار .

يربط الاقتصاد الإسلامي الملكية الفردية ويحميها بسياجين أو بطريقتين ويعتبر كلا منهما حكم شرعي :

- **السياج الأول : يحمي الحق من سوء استخدام صاحبة (يحمي ممتلكات الفرد من نفسه) لهذا شُرع الحجر على السفيه الذي لا يحسن التصرف في الأموال وذلك لأنه أساء استخدام ملكيته أو أساء استخدام الموارد .**
- **السياج الثاني : يحمي صاحب الحق (صاحب الملكية) من اعتداء غيره عليه ولهذا شُرع حد السرقة على من يسرق ممتلكات غيره.**

الخاصية الخامسة : إقرار الحرية الاقتصادية المنضبطة بضوابط وقوانين الشريعة الإسلامية :

للفرد الحرية بالتصرف بشرط أن يكون وفق تعاليم الدين الإسلامي وأن يكون هناك توازن بين المصلحة العامة والخاصة فلا يجوز للفرد أن يستثمر ملكيته في انتاج الفرد حتى في ظل وجود حرية اقتصادية في الإسلام .

الخاصية السادسة : الاقتصاد الإسلامي اقتصاد لا ربوي :

أي أنه لا يقر الربا ويحرمه بجميع أنواعه ولا فرق بين القرض الإنتاجي ولا القرض الاستهلاكي وفي تحريم الربا عدة فوائد للفرد والمجتمع

١- يؤدي إلى إخضاع المعاملات الاقتصادية إلى قاعدة شرعية (الغُنم بالغُرم) فلا يوجد ربح من غير مجهود ، فالربح المحدد مسبقا قبل الخوض في الاستثمار يعتبر ربا محرم .
٢- الفائدة الربوية الثابتة هي وسيلة للظلم وتؤدي إلى ما أدت إليه الرأس مالية في أن الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقر وبالتالي الاقتصاد الإسلامي يحرم الربا بشكل قاطع .

الخاصية السابعة : الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد أخلاقي :

أي أنه يقوم على الأخلاق يوجد تكامل وترابط واتصال شديد جدا بين الاقتصاد والمعاملات التجارية والأخلاق فقد انتشر الإسلام في صدر الإسلام نتيجة أخلاق التجار المسلمين قال صلى الله عليه وسلم : (التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين يوم القيامة)

الخاصية الثامنة : يجمع الاقتصاد الإسلامي بين المسؤولية الذاتية والمسؤولية القضائية والإدارية في تناسق محكم بخلاف النظم الاقتصادية الوضعية أي هناك تكامل بين جميع الجوانب والمسؤوليات

أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي :

الهدف الأساسي والرئيسي ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى في سائر الأعمال الإنسانية لكن إضافة إلى هذا الهدف هناك عدة أهداف كبرى لهذا النظام

الهدف الأول : تحقيق مستوى معيشي مناسب لكل فرد في المجتمع فالجميع يعيش حياة كريمة سواء الغني أو الفقير بعكس الطبقية في النظام الرأس مالي .

الهدف الثاني : تحقيق القوة والعزة الاقتصادية للمجتمع مجتمع قوي وعزيز لا يعيش تحت رحمة الآخرين ولا يأتمر بأوامر الآخرين

فالقوة هي : حيازة كل الوسائل الممكنة لتحقيق المصالح المختلفة

العزة هي : حيازة المصادر الذاتية التي تغني عن الوقوع تحت سيطرة الآخرين

وهذا يعني استقلالية اتخاذ القرارات مع إمكانية الاستغناء بالموارد الذاتية عن الآخرين ، وتعد القوة الاقتصادية الركيزة لتحقيق مختلف أنواع القوة المادية بجانب القوة الإيمانية التي هي المنطلق والأصل لكل قوة

تتطلب القوة الاقتصادية إعداد وتوفير الطاقات الإنتاجية المادية إلى جانب إعداد القوة البشرية التي تستطيع الاستفادة من الطاقات المادية في إطار من النظم ذات الكفاءة لدفع فاعلية هذين الجانبين بما يسهم في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي

مثال / دولة تستورد 75% من احتياجاتها الغذائية وتنتج 25% فقط فهذه الدولة لا قوة ولا عزة لها ، إذا أصبحت تستورد 25% من احتياجاتها الغذائية وتنتج 75% يصبح لديها قوة لكن ليس لديها عزة ، لو أصبحت تنتج 125% ولا تستورد الغذاء بتاتا بل تصدره إذن أصبح لديها قوة وعزة

الهدف الثالث : تخفيض التفاوت في توزيع الدخل والثروة

فمن عيوب النظام الرأس مالي زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء أما النظام الإسلامي قلل وخفّض الفجوة بين الأغنياء والثروة ليس عن طريق المساواة التامة بين الناس إنما سخر الله بعض الناس لخدمة بعضهم وهكذا تقل الفجوة بين الدخل والثروة .

الهدف الرابع : عدم الإفساد في الأرض بعدم تلويثها وعدم العبث بالموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل والمحافظة على البيئة

المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

نتحدث عن المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي من خلال عدة عناصر مرتبطة بالمشكلة الاقتصادية

العنصر الأول / طبيعة أو مضمون المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية تتكون من جانبين أو شقين هي التي تكوّن المشكلة

الجانب الأول : الرغبات كثيرة في المجتمع أي أن الإنسان أو الفرد لديه رغبات واحتياجات متعددة ومتنوعة ومستمرة وكثيرة مثلا لديك حاجة للأكل تحتاج إلى الحصول على الطعام حتى تشبع الحاجة إلى الطعام لكن الأكل لمرة واحدة لن ينهي المشكلة للأبد فتستمر هذه الحاجة ، كما أن اشباع حاجة الأكل لا يكفي لوحده فهناك حاجة للملبس والمسكن والأمان والشرب وغيرها من الحاجات فالحاجات متجددة .

الجانب الثاني : يقابل رغبات المجتمع الكثيرة موارد محدودة أو نادرة نسبيا أو تسمى الموارد الاقتصادية

العنصر الثاني / طبيعة الموارد التي تستخدم لإشباع الحاجات

تتسم الموارد الاقتصادية بأنها موارد قليلة أو محدودة أو نادرة نسبيا ، وقد يكون المورد كثير لكن نتيجة تعدد استخداماته نواجه مشكلة مثال عنصر الحديد في الكون يعتبر كثير لكن حين نقول ماذا سنصنع من الحديد تتعدد الحاجات وتكثر مما يجعل هذا المورد نادر نسبيا

الله سبحانه وتعالى خلق الموارد بشكلين :

١- موارد حرة

وهذه الموارد متوفرة ومطلقة مثل الهواء والماء والشمس ومن صفاتها أنها مجانية ليس لها ثمن فأنت تستهلك الكمية التي تريدها من الهواء بدون مقابل أو ثمن .

٢- موارد مخلوقة بقدر محدود

وهذه الموارد هي ما تعرف بالموارد الاقتصادية أو النادرة نسبيا ، وهذه الموارد لها ثمن مقابل الحصول عليها فالشخص حين يريد شراء ملابس مثلا أو الأكل فلابد من دفع مبلغ مقابل الحصول عليها وللحصول على المبالغ لابد من القيام بعمل حتى يستحق الإنسان أجر مادي مقابل عمله .

عناصر المشكلة الاقتصادية :

١- الحاجات والرغبات .
٢- الموارد الاقتصادية .

أهمية المشكلة الاقتصادية تتلخص في ثلاث أوجه :

١- أن المشكلة الاقتصادية تعتبر جوهر الدراسات الاقتصادية ويعتبر استمرارها استمرار لتلك الدراسات .
٢- الاقتصادية هي السبب في نشأة الدراسات الاقتصادية وظهور علم الاقتصاد .
٣- أن المذاهب والنظم الاقتصادية تنوعت واختلفت فيما بينها تجاه المشكلة الاقتصادية سواء من حيث التفسير والتشخيص أو من حيث المواجهة والحلول .

مثال على أحد المشاكل الاقتصادية :

البطالة موجودة في جميع الأنظمة الاقتصادية (مثلا أمريكا يوجد بها بطالة وهي تعمل حسب النظام الرأس مالي ، وروسيا يوجد بها بطالة وهي تعمل حسب النظام الاشتراكي (الشيوعي) ، والمملكة العربية السعودية يوجد بها بطالة وهي تعمل حسب النظام الاقتصادي الإسلامي)

فالبطالة توجد في جميع دول العالم وجميع الأنظمة الاقتصادية لكن الفرق يكون بين نسبة البطالة في هذه الدول فدول تكون نسبة البطالة فيها مرتفعة وكبيرة ودول تكون نسبة البطالة فيها منخفضة .

ما هو النظام الاقتصادي الذي يقر بوجود المشكلة الاقتصادية ؟

جميع الأنظمة الاقتصادية الثلاث الرأس مالية والاشتراكية (الشيوعية) والإسلامي تقر بوجود المشكلة الاقتصادية .

الأدلة والآيات التي تدل على أن الاقتصاد الإسلامي يقر بوجود مشكلة اقتصادية

- قوله تعالى { إن كل شيء خلقناه بقدر}
- قوله تعالى { وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم }
- قوله تعالى { ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء }

مواجهة أو حل المشكلة الاقتصادية :

حل المشكلة الاقتصادية بشكل تام وجذري صعب جدا ومستحيل إنما من الممكن تقليل المشكلة الاقتصادية أو الحد من زيادتها ، فكل نظام اقتصادي من الأنظمة الثلاث للتقليل من المشكلة الاقتصادية يوجه لنفسه ثلاث أسئلة :

- ماذا ننتج ؟ نعرف أن الموارد محدودة فماذا نستطيع أن ننتج لنلبي رغبات الناس ونسد الاحتياجات .
- كيف ننتج ؟ ما هي الطريقة أو التكنولوجيا التي نتبعها في الإنتاج .
- لمن ننتج ؟ هل ننتج للمستهلك المحلي أو يتم تصدير الإنتاج أو يتم تقسيم الإنتاج بين الاستهلاك الداخلي والتصدير .

حل أو مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الرأس مالي :

من وجهة نظر النظام الرأس مالي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة إنتاجية بمعنى أن الموارد قليلة والاحتياجات كثيرة فماذا نستطيع أن ننتج بهذه الموارد القليلة ، فيعتمد النظام الرأس مالي على مواجهة المشكلة الاقتصادية على بعض الآليات أو الطرق أو الأساليب والأدوات منها :

١- **يعتمد هذا النظام على آلية السوق أو ما يسمى بجهاز الثمن أو جهاز الأسعار أو قوى العرض والطلب**
٢- **بناء على قوى العرض والطلب لا تتدخل الدولة في تحديد الأسعار للسلع والخدمات ولا تحديد الأجور والرواتب بل تتحدد الأسعار بناء على قوى العرض والطلب**
٣- **على الطلب عليها والحاجات التي لا طلب عليها لن تنتج وبالتالي يم توجيه الموارد التوجيه الأمثل بالنسبة للإنتاج**
٤- **يحصل كل فرد شارك بالعملية الإنتاجية على عائد أو دخل مقابل اسهامه في الإنتاج وهناك عاملين يحددان دخل كل فرد :**
العامل الأول / مقدار ما يمتلكه من عناصر الإنتاج فالفرد ماذا يملك من العناصر الإنتاجية فهناك من يملك الأرض وهناك من يملك المبنى وهناك من يملك المعدات وهناك من يستطيع توفير العمال أو من يعمل بوظيفة حكومية فهكذا كل فرد يحصل على دخل مقابل ما يملك من عناصر الإنتاج .
العامل الثاني / سعر عنصر الإنتاج السائد في السوق .

حل أو مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي (الشيوعي) :

من وجهة نظر النظام الاشتراكي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة توزيعية بمعنى أن الحكومة هي من يمتلك الموارد وتقوم بوضع الخطط وعلى الأفراد التنفيذ أيا كانت الخطط فالملكية عامة لكن بعد ما تتم عملية الإنتاج كيف يتم توزيع الإنتاج بشكل يحقق المساواة الاجتماعية المنشودة فهنا المشكلة توزيعية ، فيواجه النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية باعتماده في حلها على جهاز التخطيط المركزي على أنه الأداة والوسيلة الوحيدة التي تحل المشكلة الاقتصادية فيتم تحديد أسلوب الإنتاج لكل وحدة إنتاجية وذلك بالاعتماد على عنصرين :

١- **العنصر الأول : مدى توفر العنصر الإنتاجي : فعنصر الإنتاج هل هو موجود في الدولة أم تقوم باستيراده لوضع الخطط المناسبة من قِبل الدولة .**
٢- **العنصر الثاني : مدى قربه من الوحدات الإنتاجية : هذا العنصر المراد انتاجه هل هو قريب من أماكن تصنيعه وانتاجه أم بعيد ليتم ترتيب خطط النقل والتسويق .**

حل أو مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي :

من وجهة نظر النظام الإسلامي أن المشكلة الاقتصادية لها ثلاث أبعاد

١- **مشكلة إنتاجية كما في النظام الرأس مالي .**
٢- **مشكلة توزيعية كما في النظام الاشتراكي (الشيوعي) .**
٣- **مشكلة سلوكية مرتبطة بالسلوك العام والخاص للأفراد والمجتمعات .**

بناء على هذه الأبعاد الثلاث يواجه الاقتصاد الإسلامي هذه المشكلة عن طريق ثلاث ركائز (كل ركيزة للمواجهة تقابل بعد من أبعاد المشكلة)

١- **تنظيم الإنتاج وتطويره من قبل القطاع الخاص والعام .**
٢- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات .**
٣- **تنظيم سلوك الانسان وتربيته وفق تعاليم الإسلام .**

الركيزة الأولى / تنظيم سلوك الانسان وتربيته من خلال التعاليم الإسلامية

حتى يتم تنظيم سلوك الانسان لا بد من معرفة العلاقات الثلاث التي ينبغي للإنسان تنظيمها وهي :

أ / علاقة الإنسان بربه :

قال تعالى : { فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً } فالاستغفار والدعاء من وسائل تقوية العلاقة وتنظيمها بين الإنسان وربه فهذه العلاقة هي المخرج لكل ضيق قد يصيب الفرد والمجتمع وهذه العلاقة الأساسية لا تلغى ولا تتنافى مع الأخذ بالأسباب المادية والاقتصادية والتنظيمية التي تسهم في حل المشكلة الاقتصادية .

ب / علاقة الإنسان بغيره أو بالآخرين أو بمجتمعه :

العلاقة بين المسلمين تقوم على أساس غرس مبدأ الأخوة الإسلامية وهذه العلاقة تتطلب :

- **عطف الغني على الفقير .**
- **مشاركة هذا القطاع بمؤسساته ومنشئاته في القيام بالأعمال الخيرية والتطوعية .**
- **عدم استخدام الفرد لموارده في الإضرار بالآخرين كالغش والاحتكار والتدليس وغيرها .**
- **بيان أحكام البيوع وشروط الإجارة وبيان أحكام الشركات وغيرها .**
- **تحقيق العدل في التعامل بين الأفراد من جهة ودرء ما قد يحصل من نزاع بينهم من جهة أخرى .**
- **حماية أموال المسلم من اعتداء الغير عليه .**

ج / علاقة الإنسان بالموارد الاقتصادية :

تقوم هذه العلاقة على مبدأين أو قاعدتين :

المبدأ الأول أو القاعدة الأولى / علاقة تسخير : فالله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وسخر له الكون ليقوم الإنسان بتعمير الأرض وبناءها فملكية الإنسان للموارد ملكية استخلاف .

المبدأ الثاني أو القاعدة الثانية / علاقة مسئولية : حيث أن الإنسان مسئول عن الموارد بحيث لا يفسدها ويتلفها بل يستخدمها الاستخدام الأمثل .

الركيزة الثانية / تنظيم الإنتاج وتطويره من قبل القطاعين الخاص والعام

من أهم الوسائل والأدوات التي تنظم الإنتاج في النظام الاقتصادي الإسلامي :

١- **يعتبر الإسلام الإنتاج عملا دنيويا هاما وواجبا يثاب عليه المسلم فالإسلام يحث على العمل ويشجع عليه ويعتبر هذا العمل تعبد لله عز وجل قال صلى الله عليه وسلم : (طلب الحلال واجب على كل مسلم)**
٢- **نهى الإسلام عن كنز المال وحبسه عن التداول بحيث لا تعطل منافع الناس في إقامة المشروعات الإنتاجية واستغلال الأراضي في الإنتاج الحلال .**
٣- **شجع الإسلام الانفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى تنمية الإنتاج وفضله على الانفاق الاستهلاكي فقد وجه النبي صلى الله عليه وسلم لمن أراد ذبح شاه بقوله : (إياك والحلوب) وهذا فيه إشارة إلى المحافظة على المورد الاقتصادي الإنتاجي لاستمرار الانتفاع به .**
٤- **يتبنى الاقتصاد الإسلامي تقديم الحوافز للمُنتِج فالاقتصاد الإسلامي لا يحرم المنتجين من الأرباح وذلك يتمثل في زيادة الأرباح من خلال آلية السوق في التسعير وتحديد الأجور والرواتب وحرم الاحتكار .**
٥- **إن من ما يؤدي إلى تنمية الإنتاج وتطويره (الزكاة) فالزكاة فريضة وركن من أركان الإسلام لكنها تساهم في تطوير الإنتاج ولها آثار هامة في مجال الإنتاج وزيادته من هذه الآثار :**

- **أنها تعتمد على الإغناء : فهي تغني الفقراء عن الحاجة والسؤال وتسهم في توفير الوسيلة للعمل ، يقول عمر بن الخطاب : (إذا أعطيتم فأغنوا) .**
- **من مصارف الزكاة مصرف الغارمين : والغارم من فقد أمواله نتيجة خسارة مالية أو كارثة مالية فتعوض هذه الخسارة لهم بالزكاة بذلك تتحقق حماية للنشاط الإنتاجي وتعويض للمُنتِج .**
- **زكاة بهيمة الأنعام : الواجب إخراجه من زكاة بهيمة النعام تكون من الاناث وهي تعتبر رأس مال إنتاجي ورأس مال استهلاكي وبالذات زكاة الإبل التي تعتبر من أنفس الأموال عند العرب لأن الاناث من الإبل حين إخراجها كزكاة تصل إلى الفقير يستطيع تربيتها وتنميتها وتتكاثر عنده (تصبح رأس مال انتاجي) ثم يستطيع بعد الاغتناء أن يستهلكها لحاجته (رأس مال استهلاكي) .**
- **أن الزكاة غالبا تتكرر كل عام مما يحفز على الإنتاج والاستثمار حتى لا تقل الثروة سنويا بأداء الزكاة .**

الركيزة الثالثة / تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات

مفهوم العدالة وتحقيقها في النظام الاقتصادي لا تعني المساواة التامة و إزالة الفروق بين الناس وطبقات المجتمع في دخولهم وثرواتهم إنما يكون بتحقيق العدالة بتوفير مستوى معيشي مناسب لكل فرد وتقليل الفجوة بين الغني والفقير بتأمين حياة كريمة للفقير مثل الغني بحيث يأمر الإسلام الغني بإخراج الزكاة للفقراء ويحث على أعمال الخير والبر والصدقة وهذا ما يؤمن الحياة الكريمة للجميع هنا تتحقق عدالة

ولتحقيق العدالة في التوزيع هناك عدة أدوات أو وسائل منها :

١- سياسة الاقتصاد الإسلامي في الإنتاج وتنميته من خلال انتاج السلع والخدمات النافعة والبعد عن السلع والخدمات الضارة بحيث يتم انتاج السلع التي يحتاجها المجتمع والتي تسهم حقيقة في قيام نظام التوزيع وفي أداء دورة في تحقيق العدالة وذلك بأنه يعطي كل من شارك في العملية الإنتاجية على عائد مقابل مشاركته ويعطى نصيبه عادلا .

٢- نظام التوزيع في الاقتصاد الإسلامي يقوم على ثلاث دعائم وهي :
أ- التوزيع الشخصي للثروة .
ب- التوزيع الوظيفي للثروة .
ت- إعادة التوزيع .

الدعامة الأولى / التوزيع الشخصي وتسمى توزيع لمصادر الثروة : يسعى الاقتصاد الإسلامي للوصول إلى العدالة بمفهوم الاقتصاد الإسلامي من خلال :

- تخفيف الفجوة والتفاوت بين الأفراد في حدود معقولة بتقرير كلاً من الملكية الفردية والملكية العامة بدون تعارض بينهما .
- تدخل الملكية العامة على مصادر أخرى وذلك من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الإسلامي .
- تدخل الملكية العامة والفردية على مصادر الثروة من خلال الجهد البشري والمال الخاص فيمتلك الإنسان ملكية خاصة من خلال جهده وعمله وهذا من العدل .

الدعامة الثانية / التوزيع الوظيفي للدخل والدخول وتسمى توزيع الدخول على عناصر الإنتاج :

فكل عنصر مشارك بالعملية الإنتاجية يحصل على عائد (سواء كان هذا العائد عبارة عن إيجار أو راتب أو ربح) حسب دوره في العملية الإنتاجية وهذا من العدل فالتوزيع الوظيفي يسهم في تحقيق العدالة ويحفز على تحقيق الكفاءة الاقتصادية للقطاع الإنتاجي .

الدعامة الثالثة / إعادة التوزيع وتسمى إعادة توزيع الدخل والثروة :

يعمل الاقتصاد الإسلامي على تسهيل تحقيق العدالة من خلال أدوات رئيسية يتميز بها من أبرزها :

١ / الزكاة وعرفنا كيف يتم إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة . ٢ / الوقف . ٣ / الكفارات .

٤ / الأضاحي . ٥ / الإرث . ٦ / الهبات وغيرها من الأدوات .

فهذه الأدوات تضمن إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع مما يحقق العدالة وينمي الإنتاج .

مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

فالإنتاج بمفهومة العام هو توليد المنافع وزيادتها سواء كانت سلع أو خدمات ويشمل بالطبع أنواع السلع المادية والخدمات الغير مادية النافعة للإنسان .

والإنتاج يعرّف في الاقتصاد الإسلامي : عبارة عن نشاط اقتصادي منظم يهدف إلى توليد منفعة أو زيادتها سواء كانت مادية أو معنوية .

قال تعالى : { هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ } فما الفرق بين مفهوم الإنتاج ومفهوم العمارة ؟

العمارة كمفهوم إسلامي هو أوسع وأكثر عمقا من مفهوم الإنتاج فالعمارة تتضمن الإنتاج كعملية فنية بالإضافة إلى النواحي التنظيمية بالتالي العمارة ليست قاصرة على النواحي الاقتصادية الفنية فقط بل تتعدا إلى الجوانب الاقتصادية الأخرى كالتداول وتنظيم طرق اكتساب المال بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والفكرية المرتبطة بتنظيم السلوك الإنساني .

أهداف الإنتاج أو أهمية الإنتاج :

١- يعتبر الإنتاج وسيلة لإشباع حاجات الإنسان اللازمة لاستمرار حياته .
٢- الامتثال لأمر الله تعالى للإنسان بالعمل وبذل الجهد كوسيلة رئيسية لعمارة الأرض .
٣- يعتبر الإنتاج مقدمة أساسية لقيام الإنسان بأداء مسئولياته التعبدية التي كلف بها .
٤- تحقيق الفائض الذي يمكن من خلاله مساعدة الآخرين .
٥- الاسهام في تحقيق العدالة في توزيع الدخول مما ينعكس إيجابا على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع .

مفهوم ضوابط الإنتاج (أي شروط الإنتاج)

هي عبارة عن التوجيهات والقواعد والتشريعات المنظمة للنشاط الإنتاجي الإنساني وعلاقته بالموارد الطبيعية من أجل تحقيق التوازن والاستقرار للنشاط الإنتاجي ورفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع في إطار ضوابط وتعاليم الشريعة الإسلامية وهذه الضوابط تنقسم إلى قسمين :

أ- ضوابط دائمة ملزمة أو مستحبة مثل ضابط الحلال والحرام مثل قولنا يحرم انتاج الخمر ويحرم انتاج أي شيء ضار ويستحب انتاج الأطعمة الحلال
ب- ضوابط متغيرة بحسب الظروف الاقتصادية القائمة أو المرحلية مثل ضابط الاهتمام بالأولويات والتنوع الإنتاجي .

أهمية الضوابط :

١- تزيل التعارض بين المصلحة العامة والخاصة (عملا بقاعدة لا ضرر ولا ضرار)
٢- تحقق نمو متوازي بين القطاعات الإنتاجية المختلفة فلا يتم الاهتمام بقطاع واهمال القطاع الآخر .
٣- إبراز دور الإنسان كموجه وقائد للعملية الإنتاجية فتوضح من يجتهد ويعمل ومن لا يعمل .
٤- تهيئة المناخ الملائم لعمارة الأرض مثل زيادة الاستثمارات وجذب الأموال الأجنبية لزيادة استثمارات البلد .
٥- تمتد أهمية ضبط الإنتاج لتأثيره على ما يعقبه مثلا الاستهلاك والتوزيع .

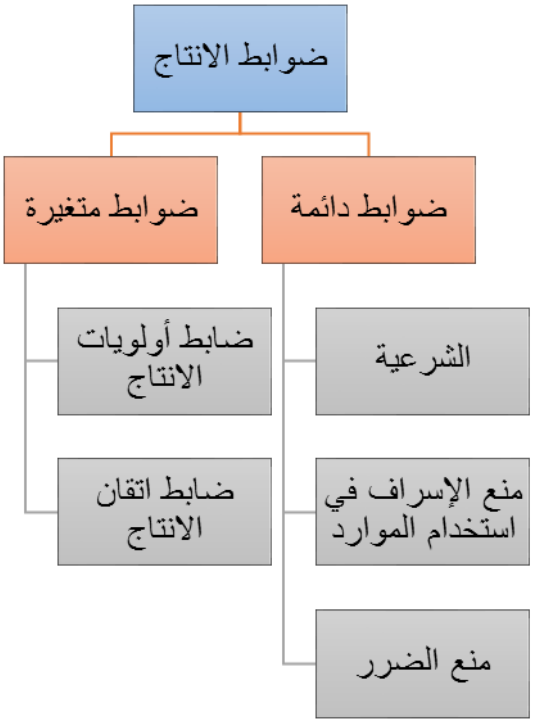

أنواع ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي :

الضابط الأول من الضوابط الدائمة / المشروعية :

أي مراعات الحلال والحرام ووجوب أن تكون السلع والخدمات المنتجة مباحة حتى تقدم نفع ولا تؤدي إلى ضرر يفوق نفعها ومراعاة التمسك بهذا الضابط يؤدي إلى آثار إيجابية منها :

١- حماية حياة الإنسان وحفظه جسميا ونفسيا وصحيا ودينيا .
٢- حماية المجتمع وموارد المجتمع من أن يتم توجيهها توجيها محرما

مثال : العنب يعتبر مورد يمكن أن يتم توجيهه توجيه حلال أو محرم فلو تم توجيه انتاجه للحلال يمكن أن يتم انتاج العصائر والمأكولات الحلال ويمكن توجيه انتاجه للحرام عن طريق انتاج الخمور والمسكرات فمن خلال ضابط الحلال والحرام يتم حفظ المورد للمجتمع بتوجيهه للحلال .

الضابط الثاني من الضوابط الدائمة / منع الإسراف في استخدام الموارد ويسمى تحقيق الكفاءة الاقتصادية :

فصور الإسراف في استخدام الموارد كثيرة من صور الإسراف :

١- إضاعة المال سواء بترك استثماره وتعطيله أو انفاقه في غير وجه من أوجه الانتفاع من ذلك ترك صيانة الآلات وإضاعة المال بعدم تنمية واستثماره وكنزه أو انفاقه على الحرام .
٢- عدم الاهتمام وعدم مراعاة الأولويات سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمع أو الدولة .
٣- عدم اتباع الأساليب السليمة في رعاية الأدوات والآلات الرأسمالية .
٤- شراء السلع قبل وقت الاستفادة منها بحيث يعرضها للتلف .

الضابط الثالث من الضوابط الدائمة / منع الضرر :

لتفصيل الحديث عن هذا الضابط يكتفى بحديث يعتبر من جوامع الكلم قال صلى الله عليه وسلم : (لا ضرر ولا ضرار) وهذا الحديث يعتبر قاعدة في التعاملات جميعها فالإنسان لا يضر نفسه ولا يضر غيره فلا يجب أن تتعارض مصلحته مع مصالح الغير ، فهذا الحديث ينفي الضرر فيوجب منعه مطلقا ويشمل الضرر الخاص والعام ، كما يشمل دفعه قبل وقوعه بطرق الوقاية ورفع الضرر بعد الوقوع وأصل هذا الضابط هو منع الفعل الضار .

على افتراض أن هناك ضررين ستقع فهنا يجب تجنب الضرر الأكبر وارتكاب الضرر الأخف ومن أشد أنواع الإضرار بالمجتمع تلوث البيئة الطبيعية بالتالي لا بد من الحفاظ على البيئة بالتنمية الدائمة لها .

الضابط الرابع يندرج تحت الضوابط المتغيرة بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية / ضابط أولويات الإنتاج :

كيف يتم ترتيب أولويات الإنتاج وفق تعاليم الشريعة الإسلامية ؟ هناك قاعدة فقهية تعرف بقاعدة ترتيب المصالح وهذه القاعدة تقسم المصالح إلى ثلاث مستويات (مهم الترتيب) :

١- المصالح الضرورية وهي المصالح التي يحتاجها جميع الناس للبقاء على قيد الحياة .
٢- المصالح الحاجية وهي التي يحتاجها بعض الناس .
٣- المصالح التحسينية أو التكميلية وهذه المصالح التي قد يحتاجها فئة قليلة من الناس .

فيتم ترتيب المصالح وفق هذا الترتيب وينتقد الاقتصاد الإسلامي الاقتصادين الرأس مالي والاشتراكي لاعتمادهم على قاعدة [تساوي المنفعة الحدية] وهذا القانون ينص على أن المنفعة الحدية تتناقص كلما انتقلنا من استخدام المهم إلى استخدام الأقل أهمية والاقتصاد الإسلامي لا يعمل بهذه القاعدة ، كما يتميز ترتيب مجالات الإنتاج حسب الأولويات بأنه ليس ترتيبا جامدا ينطبق على كل الأحوال والمجتمعات بل هو ترتيب مرن ، ولا يعني الالتزام بضابط أولويات الإنتاج إعطاء كل القطاعات الإنتاجية نفس القدر من الأهمية ولكن المقصود أن لا يعتمد الاقتصاد على قطاع واحد ، فلو ركز الاقتصاد على قطاع واحد ستترتب على ذلك عدة آثار سلبية منها :

١- الاعتماد المفرط على الخارج في توفير السلع والخدمات وما ينتج عن ذلك من أضرار مختلفة .
٢- نقص الخبرة والمعرفة الإنسانية واقتصارها على ذلك القطاع مما يعني الحد من اكتساب وتنوع المهارات .
٣- اهدار العديد من الموارد أو عدم القدرة على الاستفادة منها .
٤- شدة تعرض الاقتصاد إلى تقلبات ذلك القطاع بسبب تقلب الطلب الخارجي مما يعرض الاقتصاد والموازنة العامة وميزان المدفوعات إلى هزات عنيفة تؤثر في آداء الاقتصاد .

نكمل ما تبقى من انواع الضوابط وقلنا ان الضوابط ملتزمة دائمة (المشروعية – منع الاسراف في استخدام الموارد –منع الضرر) وضوابط متغيره (ضابط اوليات الانتاج –ضابط اتقان الانتاج)

عندما نتكلم عن ضابط اتقان الانتاج نتكلم الجوده والمواصفات المطابقه للمعايير والمواصفات بالنسبه للسلع والخدمات ويستلزم على الانسان ان يبذل الجهد المتقن والعمل المنظم غير العشوائي أصبح ضبط الجودة من المهام الرئيسة للحكومات من خلال سن النظم التي توضح المواصفات والمقاييس وتراقب الإلتزام بها من خلال إصدار التراخيص وغيرها

أهم ما يساعد على إتقان إنتاج السلع (عوامل اتقان السلع) ما يلي :

(١) الإهتمام بمواصفات المنتج بوضع أفضل التصميمات والمواصفات للسلعة مع المراعاة الدقيقة لإحتياجات مستخدميها وبأقل تكلفة حيث ينبغي الموازنة بين الجودة والتكلفة (تكلفة الإنتاج) ومن حيث التصاميم التى تشترطها الجهات المختصه ويندرج تحتها عده شروط ، ومن ذلك :

- الإهتمام بتأهيل العناصر البشرية العامل هو الذي ينتج – فلابد الاهتمام بالمعلومات الجديده حسب تخصصه سواء طبيب او مهندس او محاسب او.....
- البحث العلمي والتسويقي كل شي حولنا يمر بمراحل بحث علمى في اخيار المواصفات مثل ثوب .قلم .عبايه ووووو يخضع لابحاث لاختبار نوع الانسجه وتحمل درجه الحراره ومواصفات معينه
- التخطيط المنظم والدقيق والمتقن لجميع مراحل العملية الإنتاجية سواء قبل الانتاج او خلال الانتاجوبعد الانتاج تخطيط منظم وليس عشوائي

(٢) الإهتمام بالمتابعة والرقابة بتكون قبل الانتاج واثناء الانتاج وبعد العمليه الانتاجيه مثل رأي المستهلكين بالسلعه ومعالجه عيوب تواجه المنتج لتحسين منه مستقبلا ومراحله الرقابه مهمه جدا للمنتج .

(٣) العناية بالمظهر الخارجي للسلعة من حيث التغليف والتعبئة والنقل المظهر الخارجي له دور في تسويق المظهر عامل مهم في تسويق السلع

عناصر الانتاج في الاقتصاد الإسلامي:

بعد جدل شديد بين علماء الاقتصاد الإسلامي على عناصر الانتاج منهم من ذهب إلى التقسيم الثلاثي مدمج التنظيم في العمل ومنهم من ذهب إلى التقسيم الثنائي ومنهم من ذهب إلى التقسيم الرباعي اتفقوا انها اربع مراحل

(١) الأرض (٢) العمل (٣) رأس المال (٤) التنظيم والإدارة

الارض ------ ويشمل ما في داخلها (جوفها) وخارجها (فوق ظهرها)من انهار وجبال وبترول وغابات ووو..(جميع الموارد الطبيعية).

العمل ------ بأجر محدد سوى كان مدير او عامل يسمى (عنصر العمل).

رأس المال ---- راس مال عيني او رأس مال نقدي مثل الشيك واوراق نقديه ووو

التنظيم والإدارة ----- (المنظم) التنظيم مستقلاً عن عنصر العمل كليا

الخلاصة المتفق عليها في تقسيم عناصر الإنتاج في علم الاقتصاد الإسلامي أنها أربع عناصر

ويطلق عليه عنصر انتاجي اذا كان يساهم في العملية الإنتاجية واعتبار شرعي في الإيرادات هل يحصل على ايجار او ربح مثل المضاربة واحد معه راس المال والاخر معه الخبرة بإدارة المشروع وتقسم الارباح بينهم حسب الاتفاق سوى نصف او ربع او ثلث.

المضاربة تعني: دفع مال لمن يتجر به او يعمل به على ان يقتسم بينهما الربح فالغنم بالغرم والعمل بالمضاربة حلال

لا توجد فلوس تجيب فلوس بدون مجهود والارباح محدودة وهنا تكون ربا ويكون فيه مخاطر.

فاغنم بالغرم تكون تعمل مشروع فعلي لا تعلم هل تكسب او لا لا يوجد يقين بالمكسب بالمشروع هذا حلال.

هناك نوعين من العمل لكل منهما خصائصه وطبيعته ، وإن كان جميعاً جهداً بشرياً ، فشركة المضاربة تختلف تماماً عن الإجارة
* في الإجارة : نجد أن العائد أو الأجر محدد مسبقاً وسلفاً ،، وخدمة العمل هي الأخرى محددة سلفاً
* في المضاربة : العائد غير محدد سلفاً وكذا خدمة العمل فهي خدمة عامة وشاملة لكل أوجه نشاط المشروع

هنا سؤال
هل يوجد فرق بين المدير المنظم والمدير الشريك
المدير المنظم الذي يدير وله اجر وليس له مخاطر أي مهنه هنا عنصر عمل .
المدير الشريك يدير وينظم وله نسبه ارباح وليس له راتب (منظم ومضارب) هنا عنصر التنظيم والاداره

عناصر الإنتاج يمكن ان تصنف تصنيفا رئيسياً في مجموعتين :

- المجموعة الأولى:الجهد البشرى بمختلف صوره وأشكاله.
- المجموعة الثانية:الجهد المالى بمختلف صوره وأشكاله.

ويمكن قبول التقسيم الرباعي لأنه أكثر تفصيلاً ويشمل:(الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)

الاستهلاك من المنظور الاقتصاد الإسلامي

- بعد ما ينتج الانتاج يذهب الى الاسواق اللى هو الاستهلاك لتوضيح الفرق نرى المستهلك في غير المستهلك الاقتصاد الإسلامي مثلا الاقتصاد الغربي بالدخل كعنصر رئيس مؤثر ومحدد للسلوك الاستهلاكي للفرد، ويتأثر سلوكه اساساً بالعوامل المادية البحتة، بينما لا يعتد بالعوامل الدينية والاخلاقية.
يستهلك بدون مذهب ديني مثل نقول له وش رايك بالخمر بيقول عادى اذا عنده فلوس راح يستهلكه واذا ما عنده لم يستهلكه فلا يفكر مثلا ان هناك عقاب او جنه او اضرار هنا يحكمه الدخل ، الدخل = الاستهلاك = المنفعة الحديه

المستهلك في الإقتصاد الرأسمالي يحرص على الإستفادة العظمى من دخله المتاح ، ويعتمد في سلوكه بما يسمى
بـ (تحقيق التوازن) عندما تتساوى المنافع الحدية لمختلف السلع مع منفعة الثمن ويطلق عليه إقتصادياً (توازن المستهلك)
* مفهوم المنفعة في هذا الإقتصاد يعتريه الغموض وخاصة فيما يتعلق بمعيار النفع المتعلق بتلك السلعة أو الخدمة
المستهلك الغربى يعتمد على معايير ذاتية مادية بإدراك المنفعة المتوخاة من السلعة أو الخدمة

- القواعد التي يعتمد عليها المستهلك الغربي (ذاتيه ماديه) أي لا تشملها معايير دينية وأخلاقية (ثلاث قواعد)
١- الدخل ٢- المنفعة الحديه ٣- الرشد الاقتصادي بمفهوم خاص فيه

- قواعد نظرية المستهلك في الاقتصاد الإسلامي يختلف عن المستهلك الغربي في أنه لا يعتمد على معايير مادية ذاتية فقط ، بل معايير دينية واجتماعية وأخلاقية واستهلاكية وغيرها من المعايير (أربع قواعد)
القاعدة الأولى: الدخل القاعدة الثانية: تحقيق الرشد الاقتصادي
القاعدة الثالثة: الحرية الاقتصادية المنضبطة بالضوابط الشرعية القاعدة الرابعة: تحقيق زيادة المنافع

القاعدة الأولى: الدخل

* دخل الفرد يتحدد غالباً بعنصرين : (ما هي العناصر التي تحدد دخل الفرد في الاقتصاد الإسلامي ؟)
(١) ملكية عناصر الإنتاج حريه منضبطه وفق الشرعيه الاسلاميه
(٢) أسعار هذه العناصر مثل شخص يبيع عصير بريال اعرف كم يبيع في عده علب او شخص عنده عماره الايجار ب١٠٠٠ اعرف دخله في الشهر مثل السعر واضح
* الإقتصاد الإسلامي يعتد بالدخل كعنصر رئيس ومؤثر ومحدد للسلوك الإستهلاكي للفرد ، لكنه لا يرى بأنه العنصر الوحيد المؤثر ، بل تدخل الأبعاد الدينية كعامل مؤثر على سلوك الفرد الإستهلاكي سواء من حيث :
(أ) نوع السلع والخدمات المستهلكة يتحكم فيه عوامل دنييه من نوع السلعه والخدمات المستهلكه أي أن السلعة الحرام لا يستهلكها الفرد المسلم فالبعد الديني يؤثر بالاستهلاك
(ب) أو من حيث كمياتها القليل بالتحريم مثل الكثير وذلك من خلال الضوابط الشرعية الملزمة والمستحبة

القاعدة الثانية ً : تحقيق الرشد الاقتصادي

* لا يلغي الإقتصاد الإسلامي (مبدأ الرشد الإقتصادي) كإفتراض النظريين في التحليل الإقتصادي ، لكنه يسعى إلى تطبيقه من خلال حث المستهلك على تحقيق التوازن بين أنواع السلع والخدمات التي يحتاجها وبين دخله المتاح

* إن المستهلك الرشيد في الإقتصاد الإسلامي يعمل على تحقيق التوازن بين الدخل وأنواع السلع والخدمات ومزاياها
من اهم الضوابط والتوجيهات التي تسهم في تحقيق الرشد الاقتصادي لدى المستهلك المسلم

أولاً : تحريم إستهلاك السلع والخدمات الضارة
* وذلك بعدم إستهلاك السلع والخدمات الضارة والخبيثة ، أمثلة (الخمر – الخنزير – الدخان) وغيرها
ومن أمثلة الخدمات المحرمة (التمويل بالربا – التعامل بالقمار والميسر – تحريم إستخدام الذهب والفضة في الأكل والشرب – التحلي بالذهب للرجل كما يحرم لبس الحرير للرجال)
وفي تحريم إستهلاك السلع والخدمات الضارة تحقيق لعدة آثار إيجابية ، منها :
(١) حماية دخل الفرد من أن يتجه إلى سلع وخدمات لا تحقق نفعاً حقيقياً
(٢) زيادة الجزء المخصص للإدخار الذي يتجه للإستثمار
(٣) حماية موارد المجتمع من الإهدار والإستنزاف مثل العنب استطيع صنع منه انتاج نافع او ضار

ثانياً : تحريم السلوك الترفي
يحذر الإسلام من السلوك الترفي وذلك بالتوسع والتنوع في الملذات والشهوات مع عدم الإمتثال لأوامر الله سبحانه وتعالى ، وهو يعد درجة أشد من الإسراف والتبذير ، ولهذا جاء الوعيد الشديد للمترفين
من الأضرار المترتبة على السلوك الترفي :
(١) تبديد الموارد وسوء تخصيصها وتوزيعها
(٢) الإتجاه نحو الإستهلاك على حساب الإدخار والإستثمار
(٣) تدمير وتدهور قيم وأخلاقيات ومقومات المجتمع

ثالثاً : النهي عن الإسراف والتبذير والسفه
التبذير : الإنفاق على محرم وإن كان يسيراً ، وهو يتوافق ويتفق مع الوعيد الشديد للمبذرين
الإسراف : تجاوز الإعتدال في الانفاق على الحلال غالباً ،، * أمثلة للإسراف :
- الإسراف في شراء ما يزيد عن الحاجة من السلع الإستهلاكية
- الإسراف في ماء الوضوء وهذا يتعلق في أداء الواجب الشرعي
ولم تقتصر الشريعة الإسلامية على التوجيهات التي تحث على عدم الإسراف بل قرنت ذلك بوجوب الحجر على من دأب وأستمر في إضاعة ماله بأي صورة من الصور ، وسمت الشخص (سفيهاً) وهو الذي لا يحسن التصرف في الأموال
ويتمثل الحجر على السفيه صورة من صور الحرص على المحافظة على الموارد وعدم إهدارها أو الإسراف فيها فالسفيه يقع بالتبذير والاسراف معا لجهله

رابعاً : الحث على الإعتدال والتوسط في الإنفاق
ترسم التوجيهات الربانية سلوك المستهلك بحيث يكون متوازناً ، والنهي عن الترف والإسراف والتبذير لا يعني الدعوة إلى البخل والشح والتقتير وإنما يعني الدعوة إلى الإعتدال في الإنفاق (خير الأمور الوسط)

القاعد الثالثة: الحرية الاقتصادية المنضبطة بالضوابط الشرعية

اعتمد سلوك المستهلك في الإقتصاد الغربي لتحقيق أهدافه على أداتين رئيسيتين :
الأداء الأولى : الحرية الإقتصادية للفرد بإنفاق دخله على حاجاته ورغباته المتعددة وهو ما يطلق عليه (سيادة المستهلك).
الأداة الثانية : حرية السوق وهو ما يعبر عنها بـ (المنافسة الكاملة) ويقصد بها توفر المعلومات الكاملة والكافية عن أحوال السوق وعن الأسعار مما يساعد في إتخاذ القرار بشفافية تامة
الاقتصاد الإسلامي ضوابط منتظمة

القاعدة الرابعة: تحقيق زيادة المنافع

يؤكد الإقتصاد الإسلامي على إختلاف مفهوم المنفعة عند المستهلك المسلم عن غيره حيث يتصف هذا المفهوم بالشمولية
فلا يقتصر على المنفعة المادية البحتة التي يحصل عليها من السلع والخدمات بل تشمل المنافع أهداف معنوية أخرى كزيادة الأجر والثواب والإحسان للفقراء والمحتاجين ولا يعني ذلك إغفال أو تقليل أهمية العامل المادي المتمثل في السلع والخدمات
* يتفق المسلم مع غيره في أنه يسعى من خلال الحصول على السلع والخدمات إلى أكبر إشباع ممكن ، الفرق بين المستهلك الغربي والمسلم
١ - لا تقتصر زيادة المنافع على زيادة كمية السلع والخدمات بل أن نوع السلعة أو الخدمة عامل مهم في تحديد حجم المنافع
٢ - يدخل المستهلك المسلم ضمن مصطلح زيادة المنافع مساعدة الفقراء والمحتاجين
٣ - المنفعة لها بعد ذاتي واجتماعي أيضاً وبهذا يختلف عن مفهوم المنفعة عند المستهلك الغربي الذي يحدد بمعيار مادي ذاتي فقط.

الســــــــوق

الاسواق بنظر الاقتصاد الإسلامي له تعريف عام المكان الذي يلتقي فيه البائعون بالمشترين لتبادل السلع والخدمات، أما المفهوم الحديث هو مهم جدا ولا يقتصر على المكان او الزمان

تعريف السوق بالمفهوم الاقتصادي: إمكانية التقاء البائعين بالمشترين لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج دون أن يشترط مكان معين

وظائف السوق

(١) التمكين من تبادل السلع والخدمات (٢) إمكانية إلتقاء البائعين بالمشترين

أنواع (أو أشكال) السوق في الاقتصاد الوضعي

يقوم السوق بدور رئيس في الاقتصاد الرأسمالي من خلال العديد من القرارات التي يتخذها الأفراد، ومن أهم أشكال السوق في الاقتصاد الوضعي وكل سوق له خصائص ومميزات خاصه

سوق المنافسة التامة أو الكاملة	سوق المنافسة الاحتكارية	سوق احتكار القلة	سوق الاحتكار التام أو الكامل او البحت
خصائص هذا السوق : * المعرفة التامة بأسعار السلع والخدمات * حرية الإنتقال (حريه للمواد والاشخاص ولايحتاج الى تكلفه) * حرية الدخول للسوق والخروج منه(ليس له شروط خاصه سواء منتج او بائع او مشترى) * تجانس الوحدات من السلعة والتشابه التام بينها(مثل مصنع مسامير في مناطق مختلفه تشبه بعض او مزارع بالرياض يزلاع طماطم ونفسه مزارع تانى بجده هناك شبه) * وجود عدد كبير من البائعين والمشترين بحيث لا يؤثر أي فرد على المعروض من السلع أو على المطلوب منها (كلهم متلقين للسعر والسعر حسب العرض والطلب)ونقطه التوازن تحدد التوازن وكميه التوازن * ترك الأسعار تتحدد عن طريق قوى العرض والطلب وبالتالي عدم التدخل لتحديد السعر *هذا السوق غير موجود على الواقع بنسبه ١٠٠%فهو افتراضي نظري على الورق لأنه غير واقعي فقط ليفهم منه الاسواق الواقعية مستقبلا	**خصائص هذا السوق :** * كثرة عدد البائعين والمشترين * التمايز وعدم التجانس التام لوحدات السلعة المنتجة * أثر الدعاية والإعلان في اتخاذ القرارات التسعيرية * انخفاض القيود في الدخول للسوق والخروج منه ويختلف عن سوق المنافسة التامة انه أكثر انتشار في الواقع	**خصائص هذا السوق :** * وجود عدد قليل من البائعين أو المشترين مثل شركه الاتصالات * تأثر كل بائع أو منتج بسياسة الآخرين التسعيرية مثل شركه تنزل عرض فالشركة الاخرى تعمل عرض يختلف عن الشركة الاولى ليحتار المشتري وتكسب أكبر عدد من المشترين	يقصد به انفراد منتج وحيد قادر أو يستطيع فرض السعر الذي يريد مع عدم وجود سلعة بديلة لسلعته هو الذي يحدد السعر لأنه محتكرها مثل شركه الكهرباء والمايكروسوفت ووو

موقف الاقتصاد الإسلامي من هذه الأنواع

* يحرص الإقتصاد الإسلامي على أن تكون هناك سوق منافسة تامة وكاملة لكن لا يقر بعض الشروط التي تعتبر غير واقعية مثل الكثرة من المنتجين أو المستهلكين وهذا الشرط قد لا يمكن تحقيقه
* ينادي بأن تكون هناك حرية لكن هذه الحرية أيضاً لا تكون حرية مطلقة بل يحددها بحدود وضوابط
* عدم وجود أي نوع من التكتلات وترك الأسعار تتحدد عن طريق قوى العرض والطلب
* المكان لا ينبغي أن تستأثر به فئة دون أخرى بل يترك الحرية للجميع
* المعرفة التامة بأحوال السوق من حيث الأسعار والكميات والإهتمام بجودة السلع وأنواعها
* تقر الشريعة الإسلامية المنافسة المشروعة وينبغي تحقيقها وإذا كانت منافسة غير مشروعة فإن الإقتصاد الإسلامي يمنعها

* **بالنسبة للاحتكار:** لا يقر الاقتصاد الإسلامي الاحتكار بمختلف أنواعه لما فيه من أضرار بكل انواعه

فالاقتصاد الإسلامي يقر بالمنافسة المشروعة

ضوابط السوق في الاقتصاد الإسلامي

١ - منع تداول السلع الضارة
٢- منع الغش (إخفاء عيوب السلعة)
٣- النهي عن بيوع الغرر والجهالة في السوق
٤-تطبيق معايير الجودة من خلال تحريم تطفيف الكيل والوزن
٥- تحريم التدخل غير المشروع .
٦- الالتزام بالضوابط الاخلاقية في السوق

١-منع تداول السلع الضارة هناك إرتباط وثيق بين تحريم إنتاج السلع والخدمات الضارة وتحريم تداولها في السوق ويؤدي هذا الإرتباط إلى نقاء السوق من تلك السلع التي تلحق الضرر في الأفراد والمجتمع

٢- منع الغش (إخفاء عيوب السلعة) وذلك لضمان عدم إلحاق الضرر بأحد المتعاملين ولهذا أقر خيار العيب في حالة وجود عيب في السلعة، وعدم جواز الحلف الكاذب لأجل إنفاق السلعة وبيعها وهذا يدل إلى الوضوح التام والصدق

٣- النهي عن بيوع الغرر والجهالة في السوق وهي البيوع التي تتصف بالخداع أو عدم اليقين ، أي الجهالة والغرر ،، ومن أمثلتها ما يلي :
أ) النهي عن بيع السلع قبل إكتمال حيازتها نظراً لما يؤديه ذلك من إضطراب في الأسعار وإستخدامها وسيلة لجني الأرباح ، ومن حكمة النهي عن ذلك ما قد يترتب على هذا الأسلوب من نزاعات قد تحدث بين البائع والمشتري (قال رسول الله عليه السلام لا تبع ماليس عندك)

ب) النهي عن تلقي الوافدين (الركبان) الذين يقدمون على السوق من خارجه من أجل تحقيق العدل بين الطرفين البائع والمشتري وعدم إلحاق الظلم أو الغبن بأحدهما إلى جانب الحرص على إستقرار السوق ورواجها والتعرف على الأسعار السائدة وذلك لتحقيق العداله وعدم الظلم واستقرار السوق.

٤-تطبيق معايير الجودة من خلال تحريم تطفيف الكيل والوزن تحريم تطفيف الكيل والوزن قاعدة رئيسية من قواعد تنظيم التبادل في السوق ، والتطفيف في الكيل والوزن يشمل أيضاً الإخلال بمواصفات الجودة والإتقان في السلعة أو إنقاص المواد الأساسية الأصلية التي تدخل في تصنيعها وإستبدالها بمواد أخرى مقلدة أو أرخص ثمناً

٥- تحريم التدخل غير المشروع . يسعى الإقتصاد الإسلامي إلى كفالة حرية السوق من خلال الطلب والعرض لأجل تحديد الأسعار ومنع أي تدخل مفتعل للتأثير على دور السوق في تحديد الأسعار ،، ويتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية :

أ) النهي عن النجش ، والنجش هو تعمد الزيادة في سعر السلعة ممن لا يريد شرائها ، ولهذا نهى عنه
ب) عدم جواز سوم الرجل على سوم أخيه وكذلك بيع الرجل على بيع أخيه ، وذلك من أجل إفساد الصفقة أو من أجل إفساد إتمام العملية بين المتعاملين البائع والمشتري وهذا فيه دليل على حرص الإسلام على توفير الإستقرار في الأسواق حتى يتم عقد الصفقات على أسس واضحة
ج) تحريم الإحتكار ، بانواعه التام والقله ومن تعريفاته : تدخل بائع أو أكثر من أجل رفع سعر السلعة في السوق بقصد الإضرار بالمستهلكين ، والاحتكار له اضرار تؤدى الى اضرار للفرد والمجتمع .

والإحتكار يعكس العديد من الآثار الإقتصادية المباشرة والغير مباشرة منها : (مهم)
* إرتفاع المستوى العام للأسعار عن المستوى الطبيعي (التضخم)
* إختفاء السلع ونقص المعروض منها
* إنخفاض الدخل الحقيقي للأفراد بحسب درجة الإحتكار ونسبته ومدى تعدد الإحتكار للسلع والخدمات في المجتمع
* إهدار موارد المجتمع واستنزافها وعدم استغلالها الإستغلال الأمثل
* انخفاض مستوى الجودة والإتقان في السلع المحتكرة
* تقليل حوافز المنافسة المتمثل في تحسن الجودة وخفض التكاليف
* يؤدي إلى العديد من المفاسد الإقتصادية والإجتماعية (كانتشار الرشوة والمحاباة وغيرها)

٦- الالتزام بالضوابط الاخلاقية في السوق

انتشر الاسلام بأخلاقيات التجارالمسلمين في شرق اسيا وعده دول الصدق والأمانة والسماحة والسهولة والوفاء بالعهود وغيرها
هذا الضابط يؤدي إلى زيادة كفاءة السوق وتنمية الموارد وزيادة الأرباح واستفادة المنتج والمستهلك الاستفادة الكاملة من الموارد

يتم تحديد القيم والاسعار من خلال نظريات وان أي سلعه لها قيمه معينه

نظريات القيمة (أى سلعة فى الوجود لها قيمتان)

القيمة الأولى: قيمة استعمال وهي قيمة ومنفعة السلعة بالنسبة لصاحبها وتعكس مستوى المنفعة المتحققة من السلعة لإشباع الحاجات الإنسانية وتزيد قيمة الاستعمال كلما كانت السلعة ضرورية للمستهلك.	القيمة الثانية: قيمة استبدال وهي قيمة السلعة مقابل السلع الاخرى في السوق وتستخدم النقود كوسيلة لتقدير قيمة الاستبدال.

مثال فرض ان قيمه القلم احتاج ٣ ساعات عمل وساعتين قيمه تسويقيه اجمالي الوقت ٥ ساعات والممحاة تحتاج ٧ساعات انتاجيه و٣ ساعات بنت تعبيه وتسويق اجمالي الوقت ١٠ ساعات ووو لتحيد سعر المنتج هي كميه الوقت والساعات لعرضها بالسوق فالقلم مثلا ب ريال والممحاة ب٢ ريال او القلم بريالين والممحاة ٣ ريال وهكذا

تعددت النظريات الاقتصادية الغربية التي حاولت تفسير القيمة التبادلية للسلعة من خلال الآتي (الترتيب مهم لمعرفة تسلسل النظريات)

(١) نظرية العمل انتشرت هذه النظرية في النظام الاشتراكي يرى القائلون لتلك النظرية أن المقياس الرئيس لتقدير أثمان السلع هو (العمل المبذول في إنتاجها) ،بمعنى أن القيمة التبادلية للسلعة تتوقف على عنصرين :
(أ) كمية العمل المبذول في إنتاج السلعة

(ب) الوقت اللازم لإعداد السلعة وعرضها في السوق

مثال فرض ان قيمه القلم احتاج ٣ ساعات عمل وساعتين قيمه تسويقيه اجمالي الوقت ٥ ساعات والممحاة تحتاج ٧ساعات انتاجيه و٣ ساعات بنت تعبيه وتسويق اجمالي الوقت ١٠ ساعات ووو لتحيد سعر المنتج هي كميه الوقت والساعات لعرضها بالسوق فالقلم مثلا ب ريال والممحاة ب٢ ريال او القلم بريالين والممحاة ٣ ريال وهكذا ،وهناك تحديث جديد فانتهت نظريه العمل وظهرت نظريه المنفعة الكلية.

(٢) نظرية المنفعة الكلية تفسر القيمة الاستبدالية للسلعة على أساس منفعتها الكلية التي تتحقق للفرد من خلال تلك السلعة لإشباع حاجاته الإنسانية مثل اشتريت كيلو برتقال له سعرات حرارية فإجمالي السعرات تعتبر المنفعة الكلية فتزيد المنفعة الكلية كلما تزيد سعر السلعة والعكس علاقه طرديه. فحصلت اعتراض على النظرية وظهرت المنفعة الحديه

(٣) نظرية المنفعة الحدية وتعتمد على أساس أن قيمة السلعة لا تعتمد على المنفعة الكلية بل على المنفعة الحدية ، وهي منفعة الوحدة الأخيرة من وحدات السلعة المستهلكة مثل كيلو البرتقال فاخر حبه هي القيمة الحدية

(٤) نظرية تكلفة الإنتاج تعد هذه النظرية امتدادا لنظرية العمل ، حيث أدت الانتقادات التي وجهت لنظرية العمل باعتباره العنصر الأساس لتحديد قيمة السلعة إلى إدخال عناصر الإنتاج الأخرى ومن ثم فإن قيمة السلعة في حال المنافسة الكاملة تعتمد على تكاليف عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع وليس عنصر العمل فقط (ما هي النظرية التي تعد امتداد لنظرية العمل ؟ نظرية تكلفة الإنتاج)

(٥) نظرية الطلب والعرض نتيجة للانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة والتي ركزت إما على جانب الطلب فقط أو جانب العرض فقط ، فقد ظهرت هذه النظرية لترى أن قيمة السلعة تتحدد وفقاً لتكاليف الإنتاج ، هذا من جهة العرض والمنفعة المتحققة للفرد لتلك السلعة والتفاعل بينهما في السوق ، وهو ما يؤدي إلى تحديد السعر خلال فترة زمنية معينة أو محددة

(ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور نظرية العرض والطلب ؟ الانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة والتي ركزت إما على جانب الطلب أو على جانب العرض)

سؤال ماهي النظرية التي وافق عليها الاقتصاد الإسلامي ؟ نظرية الطلب والعرض

تحديد الاسعار في الاقتصاد الاسلامي: تتحدد الاسعار في الاقتصاد الاسلامي طبقا لقوى العرض والطلب باعتباره يحقق العدالة بتراضي الطرفين من جهة وباعتباره حافزا رئيس على نمو النشاط الاقتصادي واستقراره من خلال المنافسة الشريفة بين المنتجين من جهة أخرى

التـــــسـعير

يعّرف الفقهاء التسعير: بإن يأمر السلطان أو نائبه أو كل من ولّي من امور المسلمين أمرآ أهل السوق ألا يبيع أمتعتهم إلا بسعر كذا منعوا من الزيادة عليه او النقصان للمصلحة العامة

يقّسم الباحثون أراء الفقهاء الى قسمين حول حكم التسعير

الفقهاء متفقون على تحريم التسعير في (الأحوال الطبيعية)	جواز التسعير لكن بشروط
ولم يقل أحد بجوازه ، وقد إتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن الأصل في التسعير هو التحريم ، عن انس رضي الله عنه قال : غلا السعر في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس يا رسول الله غلا السعر فسعّر لنا ، قال عليه الصلاة والسلام " إن الله بمسعّر القابض الباسط الرازق وأني لا أرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال) يقول إبن قدامة رحمه الله والدلالة من وجهين : الوجه الأول أنه صلى الله عليه وسلم لم يسعّر وقد سألوه ذلك، ولو جاز لأجابهم إليه الوجه الثاني أنه هو علل ذلك بكونه مظلمة والظلم حرام نرى أن الفقها استدلوا بالمنقول وهو حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وما نقل عن من أحاديث كما استدلوا بالمعقول وهو أن الناس لهم حرية التصرف في أموالهم والتسعير حجر عليهم ، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره لمصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره لمصلحة البائع بتوفير الثمن	حالات الخاصة والطائرة التي ناقشها شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والتي يتم التدخل من ولي الأمر في التسعير : (١) التدخل بالتسعير لا ينبغي أن يحدث إلا كحل أخير لا يلجأ إليه إلا إذا كانت حاجة الناس لا تندفع إلا به (٢) يتم التدخل حتى تعود الأسعار إلى حالتها الطبيعية فيزول التسعير بزوال الحالة التي أدت إليه (٣) أن يكون التسعير محقق للعدل بين الطرفين فيعطى هؤلاء التجار ربحاً معقولاً

ماذا يحصل اذا تدخلت ولي الامر او الحكومة وسعرت في ظروف طبيعيه ؟

يؤدي تدخل الدولة أو الحكومة للتسعير للعديد من الآثار السلبية الاقتصادية إذا كان السوق يعمل بشكل طبيعي وبكفاءة عالية (مهم)

* نقص الكميات المتاحة من السلع ووجود فجوة بين الطلب والعرض مما يعني إختفاء كميات من السوق أو نقص متسمر فيها
* تزايد التكاليف المالية والإدارية
* التسعير في غير مصلحة المستهلك ، حيث أن آلية السوق تعد أفضل وسيلة تحمي مصالح المستهلكين من قبل المنتجين
* ظهور السوق السوداء هي سوق ثانوية غير نظامية تنشأ في حالة قلة السلع ولها تأثير سلبي على المجتمع والإنتاج
* إنخفاض مستوى الجودة وإنعدام الحوافز
* إهدار الموارد وتعطيلها
* انخفاض وتدني كفاءة الاقتصاد في تخصيص الموارد

العدالة في التوزيع في الاقتصاد الإسلامي يتميز بأنه يقوم على ثلاث مراحل أساسية تساهم في تحقيق العدالة الإسلامية في توزيع الدخل والثروة والموارد (مهم حفظ كل مرحلة ومسمياتها وأقسامها)

<table>
<tr><th>المرحلة الأولى: مرحلة التوزيع ما قبل الإنتاج (توزيع مصادر الثروة أو التوزيع الشخصي)</th><th>المرحلة الثانية: مرحلة التوزيع الوظيفي (توزيع الدخول على عناصر الإنتاج)</th><th>المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة التوزيع</th></tr>
<tr>
<td>* يتميز الإقتصاد الإسلامي بأنه يهتم بتوزيع مصادر الثروة على أفراد المجتمع وفق الشريعة الاسلامية
* اهتم الإسلام بتوزيع مصادر الثروة من خلال تنظيماته للملكية الفردية والملكية العامة
* أقر الإسلام الملكية العامة لبعض الموارد الطبيعية الهامة وجعل الدولة مسؤولة عن المحافظة عليها مثل البترول والموارد العامة
* أقر الملكية الفردية وجعل لها من الضوابط والقواعد ما يكفل أداء الدور المنوط بها بكفاءة مع مراعاة مصالح المجتمع
يقسم الإقتصاد الإسلامي مصادر الثروة إلى قسمين :
(١) قسم يجري عليه التملك الفردي ، حيث يستطيع الإنسان تملكه من خلال الجهد البشري والحال الذي يمتلكه الإنسان مثل ملكك لمزرعتك الخاصة
(٢) قسم لا يجرى عليه التملك الفردي ، في أي حال من الأحوال بل هو يخضع لإدارة الدولة وملكيتها العامة مثل البترول
تقوم الدولة بإستثمار ما تحت يدها من موارد طبيعية وتوزع العائد على جهتين :
الجهة الأولى : تمويل الإحتياجات الأساسية للدولة مثل المستشفيات والمدارس
الجهة الثانية: إشباع الحاجات الأساسية للفقراء والمساكين والمحتاجين وتوفير مستوى معيشي مناسب لهم</td>
<td>يقوم الإقتصاد الإسلامي بتوزيع الدخل على عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية وبهذا فإن دخل كل إنسان يتحدد من خلال إمتلاكه للخدمة الإنتاجية أو أكثر
* الإقتصاد الإسلامي يأخذ في الإعتبار أن عدالة التوزيع تقتضي أن يحصل كل إنسان على دخل بقدر ما يبذل من جهد ومال لأن جهده وعمله يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع
العناصر الإنتاجية التي تستحق (الأجر) كعائد :
(١) عنصر العمل : وذلك فيما إذا كان يحصل على أجر إذا كان نوع العمل محدد ويعطي أجر محدد على الأعمال
(٢) الأرض : في حالة إيجارتها
(٣) رأس المال العيني : إذا قام صاحبه بتأجيره
العناصر الإنتاجية التي تستحق (الربح) كعائد :
(١) رأس المال النقدي : ويستحق الربح لما فيه من المخاطرة ويسهم في مشروع إنتاجي
(٢) رأس المال العيني الثابت : في بعض الحالات التي يقدمه صاحبه كمشاركة في العملية الإنتاجية
(٣) المنظم : وهو يختلف بتحميل المخاطرة فصاحب رأس المال تقتصر مشاركته في دفع المال وله الحق في الإشتراط في نوع النشاط الذي يمارسه دون التدخل في إدارة المشروع والمنظم العامل الذي يخاطر في عمله فيتولى إدارة المشروع ودون أن يكون له أجر محدد
(٤) الأرض : أيضاً يمكن أن تأخذ عائداً</td>
<td>هذا التنظيم يساعد على تحقيق هدفين رئيسيين:
(١) توفير من حوافز الإنتاج وتنميته
(٢) تحقيق قدر أكبر من العدالة من خلال طبيعة ذلك التنظيم المتدرج
* تغطي إعادة التوزيع ما قد يوجد من إنخفاض في مستوى المعيشة لدى بعض الأفراد الذين لم يتمكنوا من تغطيته من خلال توزيع مصادر الثروة أو من خلال توزيع الدخل (أي المرحلتين السابقتين)
(١) إما لعدم إمتلاكهم شيء من عناصر الإنتاج
(٢) أو لعدم كفاية ما يمتلكونه في تغطية إحتياجاتهم</td>
</tr>
</table>

أدوات إعادة التوزيع في الإقتصاد الإسلامي ، ومنها :

(١) الزكاة (٢) الميراث (٣) الكفارات (٤) النفقات (٥) الصدقات

الأداة الأولى: الزكاة ودورها في تحقيق العدالة

تمارس الزكاة دور رئيسي في تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات.

اهم ميزات الزكاة التى تكفل تحقيق اهدافها فى المجال التوزيعى ما يلى:

أولاً: الزكاة فريضه وركن من اركان الاسلام لها صفة الالتزام والإلزام على كل مسلم تجب عليه الزكاة دفعها اختيارا فإن امتنع فإن للدولة الحق في تحصيلها منه بالقوة.

ثانياً: انها ترد على الدخل والثروة معا بعكس الضرائب فالضرائب تفرض على الدخل فقط فهي تفرض على النقود وعروض التجارة والذهب والفضة وبهيمة الانعام وعلى الحبوب والثمار.

ثالثاً: ارتباطها بالعقيدة الدينية وكونها عباده يوفر لها حافزاً ذاتياً مما يعطيها فاعلية أكبر من غيرها مقارنه بالضرائب فالناس لا تتهرب من أداء الزكاة لأنها واجب وفرض أما الضرائب يتهرب منها الفرد فلا يوجد لأداء الضرائب أي حافز ذاتي مثل الزكاة

رابعاً: تتصف الزكاة بالشمول من ناحية الافراد المكلفين فهي تشمل كل من يملك نصاب حتى غير المكلف صغيرا كان أو كبيرا ومن وجه آخر انها تشمل الاموال النامية بأنواعها المختلفة ولا يستثنى منها مال أي كان، وهذه الخاصية تؤدي الى توسيع رقعة الاموال التي تفرض عليها الزكاة.

خامساً: تتصف مقاديرها بالاختلاف تتراوح ما بين 2.5% الى 10% وهذه النسبة تعطي حصيلة كبيرة ومتنوعة فضلا عن ان اختلاف وتنوع هذه الاموال يؤدي الى سد حاجات الافراد المحتاجين.

سادساً: لقد تولى الله سبحانه وتعالى بنفسه تحديد مصارف الزكاة وهي ثمان مصارف وهذا يدل على أهمية أداء الزكاة يقول تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم).

سابعاً: انها تتميز بالمحلية فى انفاق حصيلتها :حيث انها توزع على فقراء البلد الذي تمت جباية الزكاة منه وحين يكتفي أصحاب البلد ثم ينتقل تأثيرها الى المستوى الخارجي لإنفاقها على الافراد في مكان آخر يحتاجون اليها بنفس مصارفها الثمانية

ثامناً: انها لا تتجه الى اعطاء الفقراء المزيد من القوة الشرائية فقط بل تهتم بزيادة قدراتهم الانتاجية من خلال حصولهم على رؤوس اموال انتاجيه مثل أن تكون زكاة الغنم من الإناث (رأس مال) لتتكاثر وتصبح لديه قوة انتاجية

تاسعاً: تتصف الزكاة عن الضرائب باستمرارها وضمانها وبقائها او خلودها وثباتها فهي غير قابله للإلغاء او تغيير معدلاتها.

العاشر: تتصف الزكاة بالمرونة ذلك انها متعدد المصادر فهي تفرض على الرصيد النقدي للمؤسسات .

الحادي عشر: تتميز حصيلة الزكاة انها محصنه الى حد كبير من تناقص القوه الشرائية، فإخراج الزكاة عيناً في بعض الاموال التى تجب فيها يسهم في ثبات القوة الشرائية او مواجهة التضخم

إن تأثيرات الزكاة على إعادة التوزيع للدخل والثروة بما يحقق العدالة ليوضح أنها أداة فريدة في نوعها وأنها قادرة على تحقيق أهدافها بشرطين :
الشرط الأول : إلتزام الأفراد الأغنياء بأدائها على صورتها المشروعة بدون تأخير
الشرط الثاني : صرفها في وجوهها أو مصارفها التي حددتها الآية الكريمة وعدم الخروج عنها

(كلا من ما يلي من مميزات الزكاة ويعطي أربع خيارات ، أو كلا من ما يلي من مميزات الزكاة ما عدا ، من شروط مساهمة الزكاة في تحقيق العدالة ما يلي سواء كانت الأسئلة بصيغة الاختيار من متعدد أو بصيغة صح أو خطأ)

الأداة الثانية : نظام الإرث (اخبر الدكتور انها للقراءة) لكن مهم معرفة أن الإرث من الأدوات التي تساهم في إعادة توزيع الدخل والثروة وتحقق العدالة

هذا النوع من الأدوات واجب إلتزامي من قبل الفرد وعلى الدولة مراقبة تنفيذه بالصورة المشروعة
*** يقوم هذا النظام في الشريعة الإسلامية بتوزيع الأموال والثروات بشتى أنواعها على عدة أفراد لهم علاقة بـ (المتوفي)**
*** يرتبط الميراث بوفاة الشخص الموروث**
*** يعد نظام الإرث حافزاً على الإستثمار طويل الأجل فيسمح بإستمرار عملية الإنتاج في تطور دائم من خلال نقل ملكية الأموال من المتوفى إلى أسرته وقرابته**
*** نظام الإرث في الإسلام يعد أداة ثابتة في توزيع الثروات حسب الأنصبة الشرعية على كل الفروع القريبة من المتوفى**
*** يعتبر نظام الميراث الإسلامي نعمة على الوارث لا نقمة عليه فهو لا يتحمل ديون الموروث الزائدة عن التركة**
*** لا يستطيع الموروث حرمان الوراث من الإرث بعد وفاته لأن الإرث جبري بحكم الشرع ولا يستطيع أن يتلاعب في قواعده**

الأداة الثالثة: النفقات والنفقة على الأقارب:

هي من أدوات الإقتصاد الإسلامي التي تهدف إلى تقليل التفاوت الطبيعي في الدخول والثروات بما يحقق أكبر قدر من العدالة
*** كفالة الأقارب والإنفاق عليهم أمر واجب على الأغنياء تجاه أقاربهم**
*** هذا الإلتزام من الأغنياء نحو أقاربهم تختلف درجته بحسب درجة القرابة**
*** النفقة الأصلية التي عبر عنها الفقهاء : هي كفاية الحاجات الأصلية الضرورية للمنفق عليه من الطعام والشراب والكسوة والمسكن وذلك على أساس ما تندفع به الحاجة وهو مستوى الكفاية لأنها تجب للحاجة فتقدر بقدر الحاجة**

الأداة الرابعة: الانفاق التطوعي الصدقات والكفارات:

إن الصدقات والكفارات والاحسان الى الناس من الأمور الهامة في زيادة التحويلات المالية والعينية للفقراء والمساكين مما يسهم في تطوير مستوى معيشتهم
ويقوم الانفاق التطوعي بدور هام في توزيع الثروات وتداولها خاصة وأنها تساعد على التخفيف إثر التفاوت في الدخول والثروات.
تقوم الكفارات بدور هام؟ لأنها تحويلات ماليه وعينيه الى الفقراء وبالتالي هي ترفع من مستوى معيشة هؤلاء المحتاجين.

الأداة الخامسة: اعادة توزيع الثروات الإنتاجية المعطلة مثل الحث على إحياء الأراضي الميتة

وهناك أدوات اخرى لها اهميتها كأموال الوقف والخراج الذي اثبت فعالية في تحقيق عدالة التوزيع.

النظام النقدي والمصرفي

نشأة النقود وتطورها **لقد ساد الاقتصاد المعيشي المجتمعات القديمة ، بمعنى أن الفرد والأسرة كانوا ينتجون ما يحتاجون إليه من سلع بجهودهم الذاتية ثم اهتدى الإنسان إلى التخصص وتقسيم العمل الذي أدى إلى وجود الفائض من السلعة التي تخصص في إنتاجها في مقابل حاجته إلى فائض السلع لدى الآخرين مما حتم البحث عن وسيلة مناسبة لتبادل الفائض**

أهم مراحل تطور أشكال النقود وصورها

١) المقايضة **(٢) النقود**

المقايضة: أول اسلوب عرفه الانسان منذ القدم لتبادل الفائض وهو يعتمد على مبادلة سلعه بسلعه اخرى.

هذا الأسلوب لم يدم طويلاً لعدد من الصعوبات ، ومن أبرز تلك الصعوبات :
(أ) غياب معيار تقدير أثمان السلع والخدمات المتبادلة ، مما يؤدي إلى صعوبات أو عدم إمكانية تحقيق التبادل في كثير من الأحيان لغياب المعيار العادل ، خاصة في تعدد أنواع السلع والخدمات بل وإختلاف درجة الجودة السلعة الواحدة
(ب) صعوبة التوافق بين رغبات المتبادلين أو المتعاملين وتزداد هذه الصعوبة مع تعدد وإختلاف جودتها
(ج) عدم قابلية بعض السلع للتجزئة
(د) صعوبة نقلها وادخارها ، تتصف بعض السلع بأنها غير قابلة للادخار أو الحفظ لفترة زمنية معينة

(٢) النقود : مرت بعدة مراحل من أبرزها ما يلي :

النقود السلعية	النقود المعدنية
يمكن تعريفها أنها سلع تعارف الناس في مجتمع معين على اتخاذها كـ (وسيط للتبادل) اختلفت النقود السلعية من مجتمع إلى آخر بحسب البيئة والظروف الإقتصادية في كل مجتمع حققت النقود السلعية هدفين : (أ) إستخدامها كوسيط أو أداة للحصول على سلع أخرى (ب) إستخدامها لإشباع الحاجات الإنسانية مباشرة عيوب السلع النقدية : * قابليتها للتلف * اختلاف جودة الصنف الواحد * ارتفاع تكاليف حفظ البعض منها إلى جانب وفرة العرض لبعضها * عدم إمكانية التجزئة للبعض الآخر	تلافى هذا النوع عيوب النقود السلعية مما أدى إلى تفوقها وانتشار استخدامها تأثرها بعوامل الوقت ووفرتها وثقل وزنها أدى إلى تحول الإنسان عنها إلى درجة أرقى من المعادن ، فكانت النقود المصنوعة من الذهب والفضة التي استخدمت لفترة طويلة ،، وذلك لعدة أسباب أو مميزات لعملة الذهب والفضة وهي : * عدم قابليتها للتلف * الندرة النسبية المعتدلة مما ينعكس على إستقرار قيمتها * سهولة نقلها وتخزينها مع إمكانية إدخارها * قابليتهما لتجزئة وحداتها دون فقد شيء من قيمتها

أنواع النقود في الوقت الحاضر :

(١) النقود الورقية : ظهرت في البداية بجانب النقود المعدنية وليست بديلاً عن النقود المعدنية ، وقد مرت بعدة مراحل
أسباب ظهورها :
١- نمو المبادلات والمعاملات بين الأفراد وبين الدول وبعضها
٢- التطور الإقتصادي
٣-حاجة الناس إلى تحويل النقود بكميات كبيرة
ظهرت النقود الورقية بدلا عن النقود المعدنية (خطأ) ظهرت جنبا إلى جنب مع النقود المعدنية

المراحل التي مرت بها النقود الورقية حتى وصلت ما وصلت إليه الآن ، يمكن إيجازها فيما يلي :
المرحلة الأولى : في هذه المرحلة تعتبر النقود الورقية إذا كانت مغطاة بالذهب بنسبة (١٠٠ %) ويطلق على هذه المرحلة بما يسمى (نظام الأوراق النقدية النائبة) لا يعني أن النقود مصنوعة من ذهب بل تعني وجود تعهد بالوفاء بما يعادلها من ذهب وفضة لحاملها

المرحلة الثانية : هي المرحلة التي تعتبر فيها النقود الورقية غير مغطاة بالكامل ، أي لم تعد تصدر بغطاء كامل بالذهب بنسبة (١٠٠ %) وإنما بغطاء جزئي وتستمد قوتها من ثقة المتعاملين بها مع ضمان المصرف الذي أصدرها وقدرته على الوفاء وفي غطاء معدني من الذهب عند الطلب دعماً لثقة الناس بها

المرحلة الثالثة : وهي النقود الورقية الإلزامية
* في هذه المرحلة الزمت الحكومات الأفراد بقبولها دون أن يقابلها ضمان لتحويلها إلى نقود معدنية عند الطلب
* أمكن للسلطات الحكومية في تلك المرحلة إصدار وطبع كميات كبيرة من تلك الأوراق ولو لم يكن في خزينتها شيء من الذهب وأصبحت النقود تستمد قوتها من إلزام القانون للجميع بها وليس من الغطاء
* ألزمت الدول التعامل بها في تسوية معاملات والوفاء بالإلتزامات هذا إلى جانب ثقة الناس بها

(٢) نقود الودائع :
* ظهر هذا النوع من النقود مع تطور الجهاز المصرفي وبخاصة مع إزدياد ثقة الناس بتلك المؤسسات المصرفية ودورها في تمويل المشروعات الإنتاجية بخاصة والنشاط الإقتصادي بعامة
* تمثل هذه النقود ودائع الحسابات الجارية وبعض المعاملات المصرفية الأخرى حيث يتم تداول هذه الودائع عن طريق الشيكات مع ملاحظة أن الوديعة الموجودة في البنك هي التي تعد نقوداً وليس الشيك لأن الشيك بدون وديعة لا قيمة له
(٣) النقود الإلكترونية :
* يمكن تعريفها بأنها وسائط دفع إلكترونية يتم إستخدامها من خلال نظام تقني متطور لسداد أثمان السلع والخدمات
* أيضاً عرفت النقود الإلكترونية بأنها نقود بعمله معينة تخزن بشكل إلكتروني على أداة إلكترونية كبطاقات مسبقة الدفع
* أصبحت تحضى بقبول واسع في العديد من المجتمعات التي يتمتع فيها الجهاز المصرفي بالتقدم التقني والمعلوماتي

هذا النوع من النقود ينفرد بمزايا عن النقود الورقية ، مميزات النقود الالتكرونية :

* توفر الأمان لحاملها عند فقدها
* خفة حملها وعدم الحاجة إلى نقل كميات من النقود الورقية
* عدم التلف مع مرور الوقت أو كثرة الإستخدام
* توفير التكاليف بالنسبة للحكومات من طبع النقود الورقية وحفظها ونقلها
* الحد من مشكلات تزوير الأوراق النقدية، فإن لها أيضاً مساوئ وآثار سلبية ولكن مزاياها أكثر من مساوئها

 # هذا التطور في أشكال النقود أدى إلى أن تصبح قيمة النقود غير معتمدة على مادتها بل لثقة الناس بها وقوة الإبراء العام لها لذلك تعرف النقود كتعريف عام بأنها وسيط للمبادلة يتمتع بقبول عام بالوفاء بالالتزامات

وظائف النقود:

للنقود في النظام الاقتصادي وظائف رئيسيه تقوم بها وهي:

الوظيفة الأولى: مقياس للقيم وللأثمان.

الوظيفة الثانية: وسيط للتبادل وللمبادلة.

الوظيفة الثالثة: انها أداة للادخار ومخزن للقيم.

الوظيفة الرابعة: وسيله لدفع العاجل أو الآجل وهناك من يرى ان هذه الوظيفة تدخل في وسيط التبادل لان التبادل قد يتم اما نقدا أو آجلا.

الآثار والمساوئ الاقتصادية بالتمويل الربوي وللتمويل بالربا

ربا النسيئة (ربا الدين) هو الربا التي تعتمد عليه المصارف التقليدية في وقتنا الحاضر في تمويل الأفراد والمؤسسات

الآثار السلبية للتعامل بالربا

١-ارتفاع مستوى التكلفة الإنتاجية مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار.
٢-يؤدي إلى الظلم وعدم تحقيق العدالة
٣- عدم الاستقرار الاقتصادي .
٤- إفلاس العديد من الشركات
٥-وقوع البطالة
٦- المديونية
٧- انخفاض انتاجية رأس المال
٨-تشجيع التوسع في الانفاق الاستهلاكي والترقي
٩- التضخم

١-ارتفاع مستوى التكلفة الإنتاجية مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار.
فاذا كانت تلك الفوائد الربوية على رأس لمال فستظهر في صورة نفقات ثابته اضافية.
اما إذا كانت نتيجة الاقتراض لشراء المستلزمات الإنتاجية فيمكن ان تلحق بالتكاليف المتغيرة

٢-يؤدي إلى الظلم وعدم تحقيق العدالة

لأنه يجعل المتحمل للخسارة طرف واحد وهذا فيه ظلم وإجحاف، كما أنه يؤدي لأخذ واستغلال الفئات العاملة واستغلال جهدها أو عن طريق استغلال المقترض الذي يقترض المال

٣- عدم الاستقرار الاقتصادي .
ان أحد الاسباب الرئيسة لتلك التقلبات تعود الى ما يحدث من تغيرات في معدلات سعر الفائدة كسبب في حدوث الازمات الاقتصادية كالتضخم والكساد والمديونية وغيرها.
التقلب الشديد في معدلات الفائدة يمكن ان يسهم في التقلبات الحاده في النشاط الاقتصادي
الفائدة هي سبب اصيل من اسباب الاضطراب الاقتصادي
تقلبات معدلات الفائدة تؤدي الى اثارة القلق بالأسواق المالية وأسواق السلع وتشيع التوقعات السلبية

التقلبات التي تحدثها الفائدة على هذه الاسواق تعكس تأثيرا موجبا للاضطراب على الاقتصادي بجملته فتؤدي بالتالي الى حدوث الاضطراب في الهيكل الاقتصادي في جملته.
الاقتصاد الاسلامي من مميزاته أن اساليب التمويل قائمه على المشاركة وهذا الاسلوب يؤدى الى تحقيق قدر أكبر من التحقيق الاقتصادى؟
لأنها تجعل معيار التفاضل بين المشروعات يعود الى مدى الأهمية والنفع المتحقق من المشروع، وليس مدى القدرة الائتمانية لصاحب المشروع .

٤- إفلاس العديد من الشركات
الفوائد الربوية تكبد المنشأة تكاليف ثابته مسبقه قبل بداية الانتاج.
هذا الاسلوب يؤدي الى امكانية تعرض العديد من الشركات والمؤسسات للإفلاس بسبب اعباء تسديد فوائد الديون
إن مجرد تقلبات سعر الفائدة قد أدى الى حالات الافلاس خاصه في حالات الركود
من المسلّم به ان احد الاسباب الرئيسية لحالات الافلاس هو تعاظم مديونية العديد من الشركات التي تعجز عن السداد بسبب الفوائد الربوية المركبة والمتراكمة.

٥-وقوع البطالة:
افلاس العديد من الشركات الى جانب التقلبات الاقتصادية الشديدة يؤدي الاستغناء عن آلاف الايدي العاملة وعن آلاف العمال

٦- المديونية:
يؤدي الاقتراض الربوي الى تنامي ازمه الديون الدولية والتي اصبحت ظاهره اقتصاديه خطيره يعاني منها الاقتصاد العالمي بأكمله.
أدت المديونيات الضخمة والمتزايدة للعديد من دول العالم الي تدهور اقتصاديات ومستويات المعيشة في تلك الدول.
من الاسباب الرئيسة التي اوجدت ازمه الديون العالمية سعر الفائدة والميل الشديد للاقتراض من قبل الدول النامية.
التمويل الربوي يزيد من احتمال وقوع الازمات الاقتصادية

٧- انخفاض انتاجية رأس المال:
إن اسلوب القرض الربوي يقلل من انتاجيه رأس المال لأنه يشجع على الانتظار السلبي ويضع عنصر التنظيم في وضع أسوأ.
اصحاب رؤوس الاموال الذين يختارون الاقراض يصبحون بالتدريج أكثر ثراء.
انتظار النقود أو أصحاب رؤوس الأموال لتحقيق فأئده اعلى يجعل من رأس المال عاطل في تلك الفترة وبالتالي يقلل من انتاجيه رأس المال.
ومما يقلل ايضا الإنتاجية مؤسسات المصرفية الربوية تفرض عادة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة معدلات فأئده اعلى وذلك لافتقارها الى عنصر الضمان وهو مما ينعكس الى انخفاضيه رأس المال خصوصا والإنتاجية الكلية عموما.
والمشروع الذي يقع تحت ضغط التزام رد رأس المال مقرونا بفائدة محدده سلفا يتحمل قيدا قاسيا.
رفض عنصر رأس المال تحمل جزء من عدم المخاطرة المرتبط باستثماره في مشروعات انتاجيه يحرم المجتمع من مكاسب ممكنه لإنتاجيه رأس المال عن طريق التجديد واستخدام تقنيات جديده.

٨-تشجيع التوسع في الانفاق الاستهلاكي والترفي:
القروض الربوية للأفراد المستهلكين تشجعهم على الانفاق فوق مستوى دخولهم المتاحة من خلال تقديم القروض الربوية، خاصة عندما يعاني المجتمع من آثر المحاكاة والتقليد وضعف الالتزام الديني، والتأثر بالدعاية والاعلان للحصول الميسر على القروض وليس هذا خاص بالأفراد فقط بل قد يؤثر ذلك على سلوك بعض المنشئات .

٩- التضخم :
هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار معظم السلع والخدمات خلال فتره زمنيه طويله وهو ارتفاع غير طبيعي وهو لا يعكس تكاليف الانتاج الحقيقية وهو مبالغة بالأسعار.

نتيجة أسباب عديدة ومن أبرزها:
١ - زيادة حجم الطلب ٢- عدم قدرة العرض على مواجهته
يعد الربا من الأسباب الرئيسة للتضخم خاصة عند التوسع في الإقراض الربوي لأغراض الاستهلاك.
أكثر الفئات المتضررة من التضخم أصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والعمال الذين تنخفض دخولهم الحقيقية من خلال الارتفاع المستمر للأسعار.

الـمـصـارف

	المصارف التقليدية (الربوية)	المصارف الإسلامية
نشأته	* مع ظهور التخصيص وتقسيم العمل وتحقيق الفائض ومع ظهور النقود وتطورها وتوسع النشاط الاقتصادي فقد احتاج أصحاب تلك المشروعات إلى الاستعانة بأموال الآخرين واستثمارها بالإضافة إلى وجود آخرين يملكون فوائض مالية يريدون حفظها وتأمينها واسترجاعها عند الحاجة إليها فظهرت فكرة المصارف المالية في أوروبا من خلال محلات الصرافة التي كانت عبارة عن دكاكين ومحلات للصيرفة * تلك المحلات توسعت وكثرت الأموال المودعة لديها مما حفزهم على التفكير في وسيلة لإقراض جزء من تلك الأموال لطالبي التمويل لقاء فائدة يتم تحديدها سلفاً * بدأت محلات الصيرفة تجني عوائد كبيرة من خلال إقراضها لأموال المودعين دون أن يدرك المودعون ذلك * بعد انتشار خدمة الإقراض عرف أولئك المودعون أن أموالهم تستخدم للإقراض دون أن يحصلوا على جزء من تلك العوائد وبدأوا يطالبون بنصيب منها	نشأه نتيجة حب الناس لمحاربه الربا وظهر في مصر بنك الادخار المحلي وبعد نجاح الفكرة انتشرت البنوك الإسلامية * هي مؤسسات استثمارية مصرفية اجتماعية تتعامل في إطار الشريعة الإسلامية ويعتبر تحريم الربا أو الفائدة هو حجر الزاوية أو الفارق الأساسي بين المصارف الإسلامية وبين غيرها من المصارف
اهدافه واسبابه	* استجابة الصرافون لطلب أصحاب تلك الودائع وذلك بإعطائهم جزء من الفوائد لسببين : • السبب الأول : ضمان انسياب مزيد من أموال المودعين إليهم • السبب الثاني : وجود المنافسة بين محلات الصيرفة لجذب أموال المودعين * بدأت المصارف تأخذ شكلها الرئيس الذي يعتمد على الاقتراض بسعر معين ثم إقراضه للآخرين بسعر فائدة أعلى ويجنون عوائدهم من خلال الفرق بين سعر الإقراض وسعر الاقتراض وهكذا ظهرت هذه المصارف * أدخلت خدمات مصرفية جديدة تقدمها للأفراد ومن أهم تلك الخدمات فتح الحسابات الجارية والودائع الآجلة وإجراء التحويلات النقدية وبيع وشراء العملات وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المصرفية	هدف المصارف الإسلامية : العمل على تعبئة الموارد الإسلامية المتاحة وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تخدم هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى القيام بالأعمال المصرفية اللازمة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية
وظائفه	المصارف التقليدية تقوم بوظيفتين رئيسيتين • الوظيفة الأولى : تقديم التمويل بفائدة ربوية مباشرة • الوظيفة الثانية : تقديم بعض الخدمات المصرفية منها ما يدخله الربا ومنها ما ليس كذلك علماً أنه لا يسمح لتلك البنوك أو المصارف بالقيام بمسؤوليات الاستثمار أو الإنتاج في المجتمع	أهم وظائف أو الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية (١) الوظائف المصرفية (٢)الوظائف الاستثمارية والتمويلية (٣) الوظائف أو الخدمات الاجتماعية

أهم وظائف أو الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية

(١) الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية

أ- فتح الحسابات الجارية
ب- بيع وشراء العملات
ت- اصدار الشيكات
ث- قبول الودائع الاستثمارية
ج- القيام بالوساطة المالية المشروعة
ح- الاعتمادات المستندية او القيام بفتح الاعتماد

(٢) الخدمات التمويلية والاستثمارية التي تقدمها المصارف الإسلامية

* المشاركة: حيث يساهم المصرف بنسبة معينة من حصة مشروع استثماري مع مستثمر آخر أو مستثمرون ويتقاسم الطرفان الربح بحسب النسبة المتفق عليها في حالة تحقيق أرباح والخسائر بحسب نسبة المساهمة في رأس المال في حالة حصول الخسارة
* المضاربة: حيث يساهم البنك أو المصرف برأس المال مع مستثمر آخر بجهده البدني أو الفكري ويتقاسم الطرفان الربح بحسب النسبة المتفق عليها والخسائر يتحملها البنك مالك رأس المال، بينما يتحمل المضارب خسارة ما بذله من جهد
وهي ان يقوم البنك بشرى السلعة ويعطيها للمشترى ولكن بزياده مبلغ يكون ربح للبنك (تمليك بالتقسيط) فبعض العلماء أحلوا التعامل بها وقليل حرمها خوفا الوقوع في شبهات الربا
* المرابحة (البيع بالآجل) : حيث يقوم البنك بتمويل عملية تجارية استيرادية ويحصل البنك على نسبة معينة فوق تكلفة العملية التجارية وتكون ربحاً له ويكون الدفع من قبل الطرف الآخر الممول إما حالاً بعد إتمام العملية التجارية أو آجلاً أو في أي صورة يتفق عليها

(٣) الخدمات الاجتماعية التي يمكن للمصرف الإسلامي أن يقدمها

١-توزيع الزكاة

٢- إقامة مشروعات اقتصادية ذات نفع اجتماعي

٣-توفير أو تأمين الحاجات الأساسية كالسلع الضرورية

خصائص المصارف الاسلامية.

إضافة إلى الشمولية وسيرها وفق الشريعة الإسلامية فإن لها خصائص أخرى تميزها عن المصارف الربوية من أهمها:

١ -الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية

بما فيها الإسكان والاستيراد وتمويل شراء المعدات والآلات لصغار الحرفيين والمهنيين

٢ – الحد من التبعية الدولية

حيث توجه أموالها نحو الاستثمارات الداخلية وفي إطار الدول الإسلامية قدر الإمكان

٣ – تحقيق التكافل الاجتماعي وإعادة توزيع الدخول والثروات

بين أفراد المجتمع الإسلامي

٤ – كونها تعمل ضمن إطار الشريعة الاسلامية

فهي بلا شك تحظى بقبول اجتماعي أفضل من المصارف التقليدية

٥ – وجود جهاز استشاري وفني

يعمل لدراسة جدوى المشاريع وتوفير المساعدات الفنية والإدارية

٦ – زيادة فرص العمل

نتيجة حاجتها إلى خبراء وفنيين ومستشارين لكي ينجح مبدأ المشاركة، إضافة إلى الأيدي العاملة التي تتطلبها النشاطات الاستثمارية التي تمولها هذه المصارف

النظام المالي في الإسلام

تعريف النظام المالي لدولة ما : مجموعة القواعد والقوانين التي تعني بموارد الدولة وطرق جبايتها و أوجه انفاقها

هذا التعريف يحتوي على ثلاثة أشياء
١- مجموعة قواعد وقوانين

٢- كيفية الجباية أو تحصيل الموارد والإيرادات

٣-وجه إنفاق تلك الإيرادات (كيفية الإنفاق)

من هو المسؤول عن حفظ أموال المسلمين؟

هو بيت المال لأنه بالنسبة للدولة الاسلامية الجهة أو المكان المخصص لحفظ أموال المسلمين.

من اهم السياسات الي اواجه بها المشكلات الاقتصادية كالتضخم؟ السياسة المالية والسياسة النقدية لتوجيه الاقتصاد

السياسة المالية هي استخدام الدولة للإيرادات والنفقات وفق منهج معين لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية محددة وتعتبر الإيرادات العامة والنفقات العامة ركنا السياسة المالية.

الجانب الاول الايرادات والجانب الثاني النفقات

يمكن تقسيم بيت المال إلى عدة أقسام استناداً إلى مصادر الأموال وأوجه إنفاقها وهي:مهم

- **بيت مال الزكاة ويشمل جميع الأموال التي تجب فيها الزكاة**
- **بيت مال الأخماس ويشمل خمس الغنائم وخمس المعادن وخمس المستخرج من البحار.**
- **بيت مال الفيء ويضم الخراج والجزية والعشور على غير المسلمين والضرائب متى وجدت.**
- **بيت مال الضوائع وهذا يحتوي كل مالا يعرف له مالك أو وارث .**

مما تتميز به هذه اداره بيت مال :

- **جعل لكل قسم من بيت المال موارد ومصارف معينة ومحددة بالكتاب أو بالسنة أو بالاجتهاد.**
- **استقلالية وانفصال أمواله عن أموال ولي الأمر إن وجدت.**
- **المرونة والاجتهاد في الرأي كلما دعت الحاجة وفيه يحقق النفع العام**

تشمل موارد بيت المال أو الإيرادات العامة للدولة الإسلامية ما يلي:

هذا متخصص باستقبال الإيرادات وتوجيهها

أولاً: الزكاة، من نقود وعروض تجارة وأنعام وزروع وثمار وقد فرضت وحددت أنصبتها ومقاديرها بعد الهجرة في المدينة.

ثانياً: الفيء والغنيمة (مهم الفرق بينهم)

- **الفيء: كل ما أخذه المسلمون من غيرهم صلحاً من غير قتال مثل/ الخراج والجزية والعشور**
ويعتبر الفيء مورداً عاماً يكون للرسول ولولي الأمر من بعده حق التصرف به بما يخدم مصلحة عامة المسلمين.

- **الغنيمة: كل مالٍ آل إلى المسلمين من الكفار بالقهر والغلبة مثل/ الأسرى والعتاد وغيرها**
وتوزع أموال الغنيمة دون الأرض على المقاتلين باستثناء الخمس الذي هو بمثابة مورد عام ينفق على مصالح المسلمين.

ثالثاً: الجزية، وهي مشتقة من الجزاء وهي مبلغ من المال يفرض على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب وذلك مقابل توفير الأمن لهم وحمايتهم، ولا تجب على الفقير والعبد والأعمى والكبير والمرأة والصغير وكذا المتعطل والمجنون.

رابعاً: الخراج، وهو في اللغة يطلق على الكراء أو الأجر أو الغلة (الاراضي الزراعية) ويعني ما تفرضه الدولة من أجر مقابل الانتفاع بالأرض الزراعية.

خامساً: العشور أو الرسوم الجمركية وهي عبارة عما تحصل عليه الدولة من التجار الذين يمرون بثغور الإسلام بتجارتهم، وكان يؤخذ من أهل الحرب العشر ومن أهل الذمة نصف العشر، وأما المسلمون فيؤخذ منهم ربع العشر أي الزكاة.

سادساً: الضرائب؛ حيث يمكن للدولة الإسلامية أن تفرض ضريبةً إذا لم تغطي الإيرادات السابقة حاجة المجتمع الحقيقية (وإذا استطاعت ان تغطي فالضرائب حرام)

ولكن بضوابط معينة وضحها العلماء ومن أبرزها:

- **أن يكون هناك عجز في موارد بيت المال**
- **أن تتسم بالعدل في مقدارها ونوعها وطرق جبايتها.**
- **أن تفرض بقدر الحاجة.**

سابعاً: القروض العامة: عندما تعجز الدولة عن تغطية النفقات الأخرى فلها أن تقترض، وهناك ضوابط للاقتراض ومن أبرزها وجود الحاجة الحقيقية للاقتراض وعدم الزيادة على قدر ما يسد الحاجة.

أهداف النظام المالي في الدولة الإسلامية

او كل مما يلي من اهداف النظام المالي في الدولة الإسلامية؟

١ – حراسة الدين وحماية القيم.

٢ – حسن استغلال وتخصيص الموارد والطاقات.

٣ – حسن توزيع الثروات والدخول بين الأفراد.

أوجه الإنفاق في الدولة الإسلامية

تتحدد في مجال إطارات النظام المالي أو السياسة المالية

- **فمنها ما يتجه لحراسة الدين والقيم ويكون ذلك بالإنفاق على دور العلم**
- **ومنها ما يتجه إلى مصالح المسلمين.**

تمثل النفقات العامة الأداة الأخرى للسياسة المالية وتكون مع الإيرادات العامة هيكل او جناحي او جانبي السياسة المالية وبقدر ما يتحقق التوازن بين هذين الجانبين تظهر فاعلية السياسة المالية.

أولا: النفقات المخصصة: (من القران والسنة)

هي تلك النفقات التي لا يجوز للدولة أو ولي الأمر التصرف فيها إلا في حدود المصارف التي حددها الشارع. مثل: الزكاة والوقف.

ثانياً: النفقات الغير مخصصه:

هي تلك النفقات التي لم يحدد الشارع مصادرها وليست لها مصارف محددة بل ترك لولي الأمر أو للدولة نيابة عن المجتمع بمساعدة أهل الشورى من المسلمين من أهل الرأي والحكمة والخبرة تنظيم وترتيب أوجه الإنفاق فيما يحقق لصالح المسلمين، وأهم تلك النفقات:

١- توفير الأمن الداخلي والخارجي فيما يتعلق بالدفاع عن الدين والعقيدة

- **للدولة أن تخصص جزء من إيرادات الدولة الإسلامية لتحقق القوة والعزة للمسلمين**
- **تتولى الدولة الإنفاق على توفير الأجهزة الأمنية الداخلية التي تحفظ للمسلمين أموالهم ودمائهم وأعراضهم**
- **تنفق على سن الأنظمة ودور القضاء درء للخصومات بين المسلمين وفق أحكام الشرع وغيرها من الأجهزة التي تسهم في إقامة الأمن كأجهزة الحسبة وغيرها وتختلف باختلاف الأزمان والعصور**

٢- المجالات الاقتصادية

- تتولى الدولة مسؤولية مراقبة الأسواق والنشاط الاقتصادي لرفع كفاءته من خلال التخطيط وإقامة المؤسسات التي تسهم في تحفيز الأفراد على تنمية النشاط الاقتصادي وتطويره
- إنشاء صناديق التنمية التي تقدم القروض الحسنة أو المشاركة مع القطاع الخاص وغيرها من المؤسسات التي تسهم في تنمية الاقتصاد ورفع كفاءته
- إقامة مشروعات رأس المال الاجتماعي أو ما يسمى بمرافق البنية الأساسية أو التجهيزات الأساسية لإقامة وتطوير النشاط الاقتصادي

٣- المجالات الاجتماعية

- توفير المستوى المعيشي المناسب للفئات غير القادرة على العمل من خلال أموال الزكاة فإن عجزت أموال الزكاة فمن المصادر الأخرى وهنا أيضاً يكون للدولة دور ولأقارب المستحق دور أيضاً في النفقة على أمثال هؤلاء

توفيرها للخدمات الصحية والتعليمية والمعاهد والمؤسسات التدريبية التي يحتاجها الناس لتنمية مهاراتهم والمحافظة على صحة أجسامهم

ضوابط النفقات العامة:

الضابط الاول: تحقيق العدل والرشد: فبدونه تضعف كفاءة السياسة المالية حتى في ظل توفر الإرادات المالية.

الضابط الثاني: تحقيق المصلحة: تحرص السياسةِ الماليةِ في جانب النفقات أن تولد تلك النفقات مصلحة للمجتمع.

الضابط الثالث: الرقابة: تستمد من رقابةِ الخالق سبحانه وتعالى لولي الأمر ثم رقابة ولي الأمر لولاته.

النظام النقدي الإسلامي وتحديداً الأهداف الأولية للنظام النقدي الإسلامي.

١. النظم المكونة للنظام الاقتصادي الإسلامي تعمل مجتمعة على تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.
٢. الربط بين أهداف النظام الإسلامي والأهداف العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي علامة مميزه لأهداف النظام النقدي الاسلامي
٣-التزام النظام النقدي الإسلامي بالقيم الروحية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية يضفي ويطبع هذه الأهداف بالمظاهر الإسلامية خاصة التكامل بين القيم الدينية والأهداف الاقتصادية وهي تتميز أيضاً بالقابلية التلقائية لتحقيقها مع غياب الأساليب النقدية المصرفية اللاتوازنية
٤- النظام النقدي والمصرفي الإسلامي بمقدوره تحقيق الأهداف المباشرة له خلافاً للنظم النقدية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة حيث تخلو أهداف هذه النظم من مضامينها

الأهداف الأولية للنظام النقدي الإسلامي:

١. الإسهام في تحقيق التنميةِ الاقتصاديةِ.
٢. الإسهام في تحقيق العدالةِ الاقتصاديةِ والاجتماعية.
٣. تحقيق الاستقرار في قيمةِ الوحدةِ النقديةِ.
٤. تحقيق التخصيص الأمثل للفوائض المالية.

١-الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الإنتاج جزء رئيسي في كل نظام اقتصادي، أي أنه يتأثر ويؤثر في مكونات النظام الاقتصادي الإسلامي، والتي من أهمها :
- النظام النقدي يهدف إلى الإسهام في تنمية الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل
- النظام النقدي الإسلامي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال
- يسهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية، إذا أن استبعاد هذه الأساليب واستبدالها بنظام المشاركة يعمل على القضاء على التناقض بين الإنتاج ورأس المال وجعل رأس المال في خدمة التجارة والصناعة والزراعة
* أساليب الوساطة المالية الإسلامية تعمل على تحويل أصحاب رؤوس الأموال إلى مساهمين في الأعمال الإنتاجية وإبعادهم عن الأعمال المضاربية والأنشطة التجارية
* المساهمة في اندماج رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية الاقتصادية
* يسهم ذلك في تأمين كافة احتياجات الأفراد داخل الدولة الإسلامية بحيث تكون اقتصادياتها كفائية باعتبارها من مسؤولية الدولة الإسلامية
* تسهم طبيعة التدفقات النقدية تلك الحد من الموارد البشرية والمادية العاطلة

٢-الإسهام في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

التوزيع العادل للدخول والثروة مقصد دعت إليه الشريعة الإسلامية وهو مقصد يرتكز على مبدأين :
(١) المساواة في الكرامة الإنسانية والأخوة بين الناس
(٢) كراهية تركز الثروة والدخل في أيدي فئة قليلة

تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية هدفاً يسعى إليه النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال نظمه الخاصة والتي من أبرزها النظام النقدي .
ويعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام النقدي الإسلامي باعتبار هدف العدالة التوزيعية من الأهداف التي لم تألفها الأنظمة الاقتصادية الوضعية
يفرض هذا الهدف نفسه في الأسلوب الفني للإصدار والتوسع النقديين في النظام النقدي الإسلامي بحيث تمتنع تلك الأساليب التي تسهم في اختلال توزيع الدخول والثروات كتمويل العجز بالإصدار

٣-تحقيق الاستقرار في قيمة الوحدة النقدية.

* تعتبر النقود في أي مجتمع المقياس الهام لقيم الأشياء والطيبات ، بل إن الإخلال بها بمثابة الإفساد في الأرض
ومن ضمن ما يتضمن الدخول في نقد المسلمين وإفساده عليهم ، والإفساد :
(١) إما بإحداث تزوير فيها
(٢) وإما بعدم أدائها لوظائفها

* لكي يتحقق للنقود كأهم المقاييس العامة للمجتمع فلابد أن تحظى بالاستقرار في القيمة
* النقود تطلب قيمتها كقوة شرائية تتمثل في ما يمكن أن تشريه من سلع وخدمات
* انخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع الأسعار له تأثيرات مختلفة على الدخل الحقيقي للفرد وعلى الثروة وعلى النمو الاقتصادي
* لهذا يسهم عدم الاستقرار النقدي بتأثيرات سيئة في توزيع الدخول والثروات
* كما أن عدم الاستقرار النقدي سوف يؤثر على توزيع الثروات ، إذ تصبح القيمة النقدية للأصول الحقيقية أعلى من قبل في حين تنخفض القوة الشرائية للنقود مما يجعل ملاك الأصول الحقيقية يبدون أكثر ثراء من ملاك الأصول النقدية
* كما يظهر أثر عدم الاستقرار النقدي في تغير المراكز الحقيقية للدائنين والمدينين ، بحيث يسهم انخفاض قيمة النقود في تحويل الثروة لصالح المدينين وبالمثل فإن ارتفاع قيمة النقود يسهم في تحويل ثروة المدينين لصالح الدائنين
* يؤثر عدم الاستقرار النقدي في التنمية الاقتصادية سلبياً إذ يؤدي التضخم إلى فقدان النقود إلى وظيفتها كمخزن للقيم (مستودع) للادخار بحيث يرتفع الميل للاستهلاك على حساب الميل للادخار الموجه للاستثمار
* يؤدي التضخم إلى عجز جهاز التنمية عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الواقعي
* التضخم يضعف من فاعلية النظام النقدي ومن ثم سوء تخصيص الموارد وأيضاً ضعف تكوين رأس المال وزيادة الاستهلاك على حساب الادخار وتعزيز المضاربات على الأسعار على حساب النشاط الإنتاجي وزيادة حدث الفروق في الدخل
* تشترك الدول الغنية مع الدول الفقيرة في هذه المساوئ والآثار السلبية للتضخم من جراء عدم الاستقرار النقدي
* كما أن التضخم يتعارض مع أهداف النظام النقدي الإسلامي فكذلك الركود الاقتصادي والبطالة
* من أهم أدوات النظام النقدي الإسلامي المحافظة على استقرار قيمة الوحدة النقدية باعتبار ذلك ضرورياً لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية

وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال :
(١) التوافق والتناسب بين معدل نمو الكمية النقدية ومعدل نمو المبادلات
(٢) أو من خلال الربط بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية

٤-تحقيق التخصيص الأمثل للفوائض المالية.

* تعتبر تعبئة المدخرات واستثمارها هدفاً رئيسيا للنظام الإسلامي ويسعى لتحقيقه
* القيام بتجميع الفوائض المالية ودعمها من خلال تنمية الوعي الادخاري ثم توجيهها للعمليات الاستثمارية هدف مباشر للوحدات المصرفية في هذا النظام
* عملية الادخار والاكتناز متساويتان في الذم والحرمان من المكافأة و وجوب فرضية الزكاة فيهما وإن كان هناك اختلاف بين
* العملية التي يتبناها النظام النقدي الإسلامي تقوم على اقتطاع جزء من الدخل ووضعه في مجال الحركة الاقتصادية المنتجة عن طريق المساهمة في زيادة حجم رأس المال
* كما أن خاصية الربوية واعتماد الوساطة المالية في النظام النقدي الإسلامي على أسلوب الحركة لا يسهم في حشد المدخرات فحسب بل يحقق تلاحم الادخار والاستثمار كأثر من آثار هذا النظام ، ولهذا يرتبط الادخار بالاستثمار

السياسية النقدية

المفهوم أو التعريف:

هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي بهدف ضبط كمية وسائل الدفع أو التأثير في اتجاهاتها لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادي.

*** يعتبر استقرار مستوى الأسعار لوحدة النقود من أهم أهداف السياسة النقدية على تحقيقها**
*** النقود تعتبر وسيلة لزيادة النمو الاقتصادي في حدود معينة لكنها قد تصبح أداة للتقلبات الاقتصادية إذا زادت عن تلك الحدود ، وعلى هذا تقوم السياسة النقدية كأداة ضابطة لتحكم في كمية النقود واتجاهاتها بحيث تتحقق عنها الأهداف الإيجابية الدافعة للنمو الاقتصادي وتحد بنفس الوقت من آثارها السلبية المتمثلة في إحداث التقلبات الاقتصادية**
*** احتلت السياسة النقدية المكانة الأولى في السيطرة على تقلبات الأسعار إذ بان سيادة الفكر التقليدي إلا أن دورها تضائل عقب الثورة الكنزية التي أولت اهتمام أكبر من السياسة المالية وتدخل الدولة بوسائل الإنفاق العام استقرار الأسعار**
*** تدل تجارب الدول الرأسمالية على الأهمية النسبية للسياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار**
*** الكنزيون الجدد لا يزالون يدافعون عنها ويعتقدون أنها الوسيلة الأكثر فاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة واستقرار مستوى الأسعار وقيمة النقود بصفة خاصة**
*** التكامل بين السياستين هو الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف استقرار الأسعار مع المحافظة على أهداف التشغيل والنمو الاقتصادي**

المؤسسات القائمة او المسؤولة على تنفيذ السياسة النقدية:

أولا: المصرف المركزي ثانيا: الجهاز المصرفي

- **أولا: المصرف المركزي - إن القائم على السياسة النقدية والمنوط بها عادة المصرف المركزي الذي يتولى أعباء أداره الشؤون النقدية كنائب عن الدولة في تنفيذ هذه المهام ووظيفة إصدار النقود والتولي إدارة شؤون الدولة المالية.**
- **بدأت الدول رأس مالية على إعطاء المصرف المركزي سلطات مستقلة لتنفيذ وظائفه على أفضل صورة ممكنة.**
- **إذا منحت المصارف المركزية الوضعية قدر من الحرية فسيكون لها سلطات حقيقة تمكنها من تطبيق وسائلها التي تحقق استقرار الأسعار أو استقرار قيمة النقود.**
- **تدخل وزارات مالية في قرارات المصرف المركزي يؤدي إلى الإخلال ببرامج الاستقرار التي يرسمها ويسعى لتحقيقها.**

ثانيا: الجهاز المصرفي:

- **يقصد بالجهاز المصرفي: مجموعة المصارف التجارية الخاصة والتي تقع عليها مسؤولية كبيرة في تعبئة أقصى قدر من المدخرات القومية والتي يتوقع تزايدها باستمرار مع نمو الدخل القومي وترشيد الإنفاق الاستهلاكي طبقا للضوابط الإسلامية.**

- **تكون تعبة المدخرات عن طريق حث وحفز المدخرين على الاحتفاظ بمدخراتهم ليس في شكل نقدي مكتنز وإنما في شكل أصول مالية وودائع لدى المصارف.**

وهذا يتطلب ما يلي:

أولا: أن تتكامل اجهزة الدولة المالية والنقدية في تحقيق استقرار الأسعار حتى لا يؤدي ارتفاع الأسعار إلى خفض قيمة العوائد النقدية

ثانيا: أن يعمل المصرف المركزي على تشجيع الجهاز المصرفي في ابتكار بدائل للنقود ضمن نطاق المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة طبقا للمعايير الإسلامية.

ثالثا: بالنظر إلى أوضاع البلاد الإسلامية الراهنة يجب تبني نظام الوحدات المصرفية الصغيرة التي تنتشر في القرى والأرياف.

نماذج أسئلة وردت أثناء اللقاءات الحية

س١/ يتم توزيع الناتج أو الإنتاج في النظام الاشتراكي على أساس :

أ – العمل (✓)　　ب – آلية السوق .

ج – قوى العرض والطلب　　د – ب + ج

س٢/ الموارد الاقتصادية هي الموارد التي تتصف :

أ – بالوفرة　　ب – بالندرة (✓)

ج – بالمجانية　　د – لا شيء مما سبق

س٣/ قواعد التوحيد و الاستخلاف والجزاء الأخروي توضح أن النظام الاقتصادي الإسلامي اقتصاد قائم على :

أ – الالحاد　　ب – العلمانية

ج – العقيدة (✓)　　د – جميع ما ذكر

س٤/ يهتم الاقتصاد الإسلامي بالبعد العقدي (أو الديني) ويتجاهل البعد التحليلي الاقتصادي :

أ – صحيح　　ب – خطأ (✓)

س٥/ لا يبيح الاقتصاد الإسلامي القرض الاستهلاكي أو الإنتاجي إذا كانت الفائدة :

أ – بسيطة فقط　　ب – مركبة فقط

ج – بسيطة أو مركبة (✓)　　د – لا شيء مما ذكر

القرض الاستهلاكي أو الإنتاجي محرم أيا كانت نسبة الفائدة فيه فالفائدة تعني ربا والربا محرم في الإسلام

س٦/ الظاهرة الاقتصادية عبارة عن سلوك الإنسان في مجال :

أ – الإنتاج والتوزيع　　ب – الاستهلاك

ج – أ + ب (✓)　　د – لا شيء مما ذكر

س٧/ اعتمد النظام الاشتراكي في مواجهة المشكلة الاقتصادية على :

أ – جهاز الأسعار　　ب – آلية السوق

ج – التخطيط اللامركزي　　د – التخطيط المركزي (✓)

س٨/ كلا مما يلي من دعاة الرأس مالية ما عدا :

أ – ماركس (✓)　　ب – جون ستيوارت ميل

ج – دافيد ريكاردو　　د – آدم سميث

لأن ماركس من دعاة الاشتراكية (الشيوعية)

س٩/ هو نظام يقدس الحرية ويتيح للفرد حرية الاستهلاك وضمان أكبر قدر من الربح المادي :

أ – النظام الرأس مالي (✓)　　ب – النظام الاشتراكي (الشيوعي)　　ج – النظام الإسلامي

س١٠/ من خصائص الموارد الحرة :

أ – لها ثمن　　ب – ليس لها ثمن (✓)

ج – نادرة　　د – محدودة

س١١/ يقر الاقتصاد الإسلامي بوجود المشكلة الاقتصادية :

أ – صحيح (✓)　　ب – خطأ

س١٢/ تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي هو إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع :

أ – صحيح ب – خطأ (✓)

تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي هو تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء وليس المساواة وإزالة الفوارق بينهم

س١٣/ من صور الإسراف في استخدام الموارد إضاعة المال وذلك بـ :

أ – ترك استثماره ب – انفاقه في الحرام

ج – تعطيله د – جميع ما ذكر (✓)

س١٤ / قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) يعني منع الضرر :

أ – نسبيا ب – جزئيا

ج – مطلقا (✓) د – لا شيء مما ذكر

س١٥/ ترتيب مجالات الإنتاج حسب الأولويات يعتبر ترتيب جامد :

أ – صحيح ب – خطأ (✓)

س١٦/ هل العبارات التالية صحيحة أم خاطئة

أ – (الاقتصاد الإسلامي اقتصاد عقدي) العبارة السابقة تعني أن الاقتصاد الإسلامي يعتمد على التوحيد و الاستخلاف والجزاء الأخروي كقواعد (صح)

ب – قاعدة (الجزاء الأخروي) توضح أن من خصائص الاقتصاد الإسلامي أنه اقتصاد عقدي (صح)

ج – الاقتصاد الإسلامي هو اقتصادي ومعنوي على حد سواء (صح) [هذا السؤال عن الخاصية الثانية من خصائص الاقتصاد الإسلامي]

د – يجيز (يبيح) الاقتصاد الإسلامي القرض الإنتاجي أو القرض الاستهلاكي إذا كانت الفائدة عليهم بسيطة وليست مركبة (خطأ)

[لأن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد لا ربوي فالربا والفائدة الثابتة محرم تحريم تام سواء الفائدة بسيطة أو مركبة]

هـ - من خصائص الاقتصاد الإسلامي أنه اقتصاد أخلاقي ومعنى هذا أنه يفصل بين المعاملات المالية والأخلاق (خطأ)

[الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي فهو يربط المعاملات الاقتصادية والمالية بالأخلاق]

و – يفصل الاقتصاد الإسلامي بين المعاملات التجارية والأخلاق (خطأ)

ز – تحقيق القوة والعزة الاقتصادية من الهداف الكبرى للنظام الإسلامي (صح)

س١٧/ كلا مما يلي من الأهداف الكبرى للنظام الاقتصادي الإسلامي :

أ – تحقيق مستوى معيشي مناسب لجميع الأفراد ب – تحقيق القوة والعزة الاقتصادية

ج – تحفيض التفاوت في توزيع الدخل والثروة د – جميع ما سبق (✓)

س١٨/ كلا مما يلي من الأهداف الكبرى للنظام الاقتصادي الإسلامي :

أ – الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة ب – يعمل على التكامل بين اشباع الجوانب المادية والمعنوية

ج – أنه اقتصاد عقدي د – لا شيء من ما سبق (✓)

[لأن جميع الخيارات هي خصائص النظام الإسلامي وليست أهداف النظام]

س١٩/ كلا مما يلي من الأهداف الكبرى للنظام الاقتصادي الإسلامي :

أ – الملكية فيه فردية شبه مطلقة ب – أتاح الحرية الشخصية

ج – الهدف الأساسي هو الربح د – لا شيء من ما سبق (✓)

[لأن جميع الخيارات هي خصائص النظام الرأس مالي وليست خصائص النظام الإسلامي]

س٢٠ / من خصائص النظام الاقتصادي الرأس مالي :

أ – الملكية العامة .
ب – الهدف الأساسي هو الربح (✓)
ج – توزيع الانتاج على أساس نظرية ساعات العمل.
د – جهاز التخطيط مركزي .

س٢١ / كلا من ما يلي من خصائص النظام الاقتصادي الرأس مالي :

أ – الملكية الخاصة .
ب – توزيع الإنتاج والموارد يخضع لآلية السوق .
ج – أ + ب (✓)
د – لا شيء مما ذكر .

س٢٢ / كلا مما يلي من خصائص النظام الاقتصادي الرأس مالي ما عدا :

أ – عدم تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية .
ب – الملكية الخاصة .
ج – الهدف الأساسي هو الربح .
د – جهاز التخطيط مركزي (✓)

س٢٣/ العبارات التالية صحيحة أم خاطئة ؟

- من الأبعاد الرئيسية الموجودة في تعريف علم الاقتصاد الإسلامي أنه يشتمل على بُعد عقدي (صحيح)

[الجواب صحيح لورود كلمة (من) في بداية السؤال]

- من الأبعاد الرئيسية الموجودة في تعريف علم الاقتصاد الإسلامي أنه يشتمل على بُعد عقدي فقط (خطأ)

[الجواب خطأ لوجود كلمة فقط نهاية السؤال لأن الجواب الصحيح بُعدين ليس بُعد واحد فقط]

- الأبعاد الرئيسية الموجودة في تعريف علم الاقتصاد الإسلامي هو بُعد عقدي (خطأ)

[الجواب خطأ لأن السؤال لم يحتوي (من) فهو هنا حصر الجواب على بُعد واحد وهذا خطأ]

س٢٤/ من الأبعاد الرئيسية التي يشملها علم الاقتصاد الإسلامي :

أ – بُعد اقتصادي .
ب – بُعد عقدي .
ج – بُعد ديني .
د – جميع ما سبق (✓)

س٢٥ / كل مما يلي من العوامل التي تساعد على اتقان انتاج السلع ما عدا :

أ – الاهتمام بمواصفات المنتج .
ب – التنظيم والإدارة (✓)
ج – العناية بالمظهر الخارجي .
د – أ + ج

س٢٦ / العناية بالمظهر الخارجي للسلعة لا يعتبر أو ليس بالضرورة أن يكون من العوامل التي تساعد على اتقان انتاج السلع (خطأ)

س٢٧ / السلوك الترفي هو التوسع والتنوع في الملذات والشهوات مع عدم الامتثال لأوامر الله سبحانه وتعالى ، وهو يعد درجة أخف من الإسراف والتبذير (خطأ)
يعتبر السلوك الترفي درجة أشد وأعظم من الاسراف والتبذير

س٢٨ / تدخل بائع أو أكثر من أجل رفع سعر السلعة في السوق بقصد الإضرار بالمستهلكين ، يعتبر هذا تعريف لـ :

أ – النجش
ب – الاقتصاد
ج – الاحتكار (✓)
د – المنافسة

س٢٩ / كلا مما يلي من الآثار الاقتصادية السلبية للاحتكار ما عدا :

أ – ارتفاع المستوى العام للأسعار عن المستوى الطبيعي
ب – المحافظة على موارد المجتمع وعدم اهدارها (✓)
ج – تقليل الحوافز المنافسة المتمثل في تحسن الجودة
د – اختفاء السلع ونقص المعروض منها

س٣٠ / عنصر الأرض من العناصر الانتاجية يستحق الربح في أحيان ويستحق الإيجار في أحيان أخرى حسب مساهمته في العملية الانتاجية (صح)

س٣١ / رأس المال النقدي من العناصر الإنتاجية يستحق الربح ويستحق الإيجار (خطأ) رأس المال النقدي يستحق الإيجار فقط أما رأس المال العيني يستحق الربح والإيجار

س٣٢ / المنظم عنصر من العناصر الإنتاجية الذي يستحق الإيجار فقط (خطأ) يستحق الربح

[نقطة مهمة : رأس المال العيني ينقسم إلى قسمين / رأس مالي عيني ثابت مثل الآلات والمعدات والمباني والعقارات فهذا لا يتغير بتغير رأس المال ، ورأس المال عيني متداول أو متغير مثل المواد الخام لأنه يتغير بتغير الإنتاج (مثل التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة)

يهمنا الفرق بين رأس المال النقدي والعيني أكثر من الفرق بين رأس المال العيني الثابت والمتغير]

تم بحمد الله وبفضل منه وتوفيق الانتهاء من مقرر مدخل الاقتصاد الإسلامي لطلاب وطالبات كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المستوى الرابع للعام الدراسي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ الترم الأول للدكتور صلاح سعيد عبدالغني

ختاما لا يسعني إلا أن أقول أن هذه التفريغات هي جهد شخصي فما كان فيها من صواب فمن الله وحده وما كان فيها من خطأ فمن نفسي والشيطان

وأشكر جزيل الشكر أختي الغالية سوسن الحاج على تعاونها معي وتعبها في إكمال التفريغ فلولا الله ثم جهودها لم يكتمل التفريغ بهذا الوقت تبقى دعواتي لها في ظهر الغيب أكبر من أي كلام يقال فجزاها الله عني وعنكم خير الجزاء واشكر كل من دعا لي وأسعدني بحروفه وكلماته سواء في المنتدى أو في ظهر الغيب كما أشكر من سددني حين أخطأت شكرا لصبركم رغم تأخيري دائما أسأل الله العلي القدير لي ولكم التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة

أختكم / سارة الناصر